" المعالجة الإعلامية لقضايا التعديلات الدستورية فى القنوات المصرية الحكومية والخاصة وأثرها على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية للجمهور المصري "

د. أشرف جلال حسن
الأستاذ المشارك بقسم الإعلام –كلية الاداب والعلوم – جامعة قطر

المقدمة :

أدت أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 إلى عدد من النتائج السياسية التى كان لها أثر كبير على المستوى العالمى بوجه عام أو على العالمين العربى والإسلامى بوجه خاص ، ومن بينها ازدياد حملة العداء أو الكراهية التى شنتها الولايات المتحدة على الأنظمة العربية والإسلامية وإتهامها بأنها أنظمة سلطوية تدعم الإرهاب فى مناهجها التعليمية وأنظمتها الاجتماعية وتمارس صنوفاً شتى من التمييز بين الأقليات التى تعيش فيها ، وبعض هذه الأنظمة يسمى لامتلاك أسلحة نووية محظورة كما هو الحال فى إيران والعراق .

ومن هنا ظهر مفهوم سياسى جديد ينادى بالشرق الأوسط الكبير اتساقاً مع مفهوم وتيارات العولمة فى محالة لخلق انسان "عولمى الطابع" ، وكانت البداية فى محاولة تفكيك الأنظمة القوية كما حدث فى العراق وما يتوقع حدوثه فى إيران .

وهاجمت الولايات المتحدة الأنظمة العربية وطالبتها بالتصريح تارة والتلميح تارة أخرى بضرورة الإصلاح السياسى والاجتماعى دون أن يتحدد معنى واضح أو نطاق محدد للمقصود بالإصلاح ، ودعم هذه المطالب ممارسات بعض الأنظمة العربية وما كشفته التقارير الدولية مثل التقرير السنوى لمنظمة الشفافية الدولية ومنظمة العفو الدولية والتقرير العالمى لحقوق الإنسان وتقرير التنمية البشرية .

وجاءت استجابة بعض الدول العربية بإجراء حركات إصلاحية متعددة اتخذ بعضها إدخال تعديلات جوهرية على نظامها السياسى الاجتماعى كما حدث فى السعودية أو إنشاء وزارات أو مجالس لحقوق الإنسان مثلما حدث فى اليمن ومصر.

وارتفعت الأصوات المطالبة بالإصلاح داخلياً وخارجياً وحدثت سلسلة من التغييرات الهيكلية الطابع فى الأنظمة الاجتماعية والسياسية وساء أعلن منها فى البرامج الانتخابية أو تم إجراؤها بشكل مباشر فى محاولة لإثبات الذات وتجنباً للصدام مع أى قوى داخلية أو خارجية ، وأهم من هذا أو ذلك لتفادى أو تعاون أو توافق محتمل بين الدعاوى الخارجية والقوى الداخلية .

فحالة الحراك السياسى والاجتماعى التى شهدها العالم العربى منذ مطلع الألفية الثالثة وحتى الآن ربما تفوق ما شهده القرن الماضى سواء من حيث طبيعة أو مستوى هذا الحراك حتى مع التسليم بوجود قيود أو عوائق إجرائية أو عملية تمنع هذا الحراك من الوصول لمداه .

وكانت مصر من بين الدول التى اتخذت عدداً من الإجراءات فى هذا السياق جاء من بينها الإشراف القضائى على الانتخابات وإنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان ، وكان كل شئ فى المشهد السياسى المصرى يسير كما هو إصلاح سياسى واقتصادى يقوم على خطين متوازيين فى هدوء دون إجراء تغييرات هيكلية فى النظام .

وأعلن أمين عام الحزب الوطنى السيد / صفوت الشريف فى لقائه مع أحزاب المعارضة أن تعديل الدستور يحتاج وقت طويل من الدراسة وأن الوقت غير مناسب الآن للبحث فى هذا الأمر ، والاستفتاء على الرئاسة بعد أشهر قليلة ، وبدا الأمر وكأن كل شئ قد حسم مبكراً ، إلا أن الرئيس مبارك فاجأ

الجميع فى لقائه بالقيادات الشعبية التنفيذية بأنه قد أحال إلى مجلس الشعب والشورى طلباً بتعديل المادة 76 من الدستور التى تقضى باختيار الرئيس عن طريق الاستفتاء وطلب الرئيس إضافة مادة جديدة تلغى كلمة الاستفتاء من جميع المواد المتعلقة باختيار رئيس الجمهورية وتستبدل بكلمة "انتخاب" ترسيخاً لحق الشعب فى الاختيار الحر المباشر .

ويرى البعض أن هذا التعديل الخاص جاء كرد فعل على انتقادات داخلية وخارجية لطريقة اختيار رئيس الجمهورية عبر الاستفتاء بدليل أن كافة تصريحات المسئولين كانت تشدد على غياب الظروف المواتية لإدخال تعديلات على الدستور وكانت هناك تساؤلات عن مغزى الاقتصار فقط على هذه المادة وعدم الاقتراب من تعديل مواد أخرى ذات صلة بها مثل المادة الخاصة بمدد إبقاء رئيس الجمهورية وعدم شمول نائب رئيس الجمهورية فى عملية الانتخاب [1].

ونتيجة لذلك جاءت خطوات الإصلاح السياسى بأدوات تقليدية لم ترغب فى الخروج من حالة الركود والجمود التى عقدت عليه فجاء التغيير مشوهاً ومشوهاً للدستور نفسه ، حتى أن التعديل الجديد زاد عدد كلماته عن 500 كلمة مع أن نصوص الدساتير عامة مجردة ومختصرة مما جعل المادة بعد التعديل مخالفة للتقاليد والأعراف الدستورية الرصينة وذلك لعدم وجود رقابة مسبقة على تعديل الدستور ,

وبالتالى قيد تعديل المادة 76 من حق الناخب فى الاختيار الحر عندما اشترط حصول المتقدم على تأييد 250 عضواً من الأعضاء المنتخبين فى مجلسى الشعب والشورى وليس المعينين . وقد أدرج التعديل ضوابط الترشيح بمختلف تفاصيلها ضمن النص الدستورى المعدل عوضاً عن أن يشملها تشريع مستقل يمكن لمن يتضرر منه الطعن فى دستوريته والحصول على حكم قضائى ببطلانه بحيث يظل التعديل محصناً ضد الرقابة الدستورية .

وقد أعلن الرئيس فى برنامج الانتخابى إدخال إصلاحات سياسية وفى ديسمبر 2006 دعا الرئيس مبارك المصريين إلى الاستفتاء على تعديل 34 مادة فى الدستور ، وتجسد هذه الخطوة قمة التناقض حين وصفها الحزب الحاكم بإنها اصلاحات تزيد من مساحة الديمقراطية ووصفتها المعارضة بأنها سلب للحريات .

وبصرف النظر عن هذا أو ذاك التيار فما هو موقف الإنسان أو المواطن المصرى البسيط فى ظل هذا الحوار ، ولا أعنى هنا المواطن المثقف والمشارك سياسياً واجتماعياً ، ولكنى أعنى المواطن العادي البسيط فى ظل تناقض إعلامى صارخ ما بين صحف قومية ومعارضة ومستقلة وفى إطار تليفزيون حكومى بقنواته الأرضية والفضائية ، حتى وإن كانت خاصة من ناحية الملكية إلا أنها تظل فى سياق الخطوط والدوائر الحمراء أو التى لا تستطيع تجاوزها .

وخلال مناقشات مجلس الشعب لهذه التعديلات تم إقرار 13 مادة تشمل التأكيد على مبدأ المواطنة Citizenship بدلاً من تحالف قوى الشعب العاملة ، ومن بين ما أقرته التعديلات حظر أى نشاط سياسى على أساس دينى وذلك بهدف تقليص دور جماعة الإخوان المسلمين خاصة بعد فوزها فى انتخابات 2005 بعدد 88 مقعداً وإحالة المدنيين لمحاكم عسكرية والسماح للسلطات الأمنية بدخول المنازل وتفتيشها وإلغاء حق المستقلين فى الترشيح لمنصب الرئيس مع إلغاء الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات والاكتفاء بلجنة عليا للانتخابات برئاسة وزير العدل (وهو من الحكومة) .

ورغم أن التعديل أعطى اللجنة الحق فى وضع قواعد إعداد جداول الانتخابات ومحتوياتها وطريقة مراجعتها وتحديثها إلا أنه أبقى على سلطة الوزارات فى إضافة أسماء من بلغ السن القانونية للتصويت ولم تمارس اللجنة دور ها بل أن القضاء الإدارى هو الذى إصدر أحكاماً بشطب عضوية 18 ألف صوت قيدت بشكل جماعى قبل انتخابات مجلس الشعب.

وقد أثارت الطريقة التى تم بها مناقشة اللجنة العامة للتعديلات الدستورية انتقادات النخب السياسية والحقوقية واعتراض القوى السياسية المتمثلة فى البرلمان على استبعاد رموزها من مناقشة التعديلات الدستورية فى اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجنة العامة . واعتبرت النخب السياسية هذه التعديلات ردة عن الديمقراطية وترسيخ للاستبداد لأنها لا تحقق الإصلاح السياسى المنشود من جانب ، وتساهم فى زيادة سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والقضائية من جانب آخر [2] .

وكان نتيجة ذلك استنكار منظمة العفو الدولية لمشروع التعديلات الدستورية ومطالبتها للبرلمان بوقفها خاصة ما يتعلق منها بقانون مكافحة الإرهاب ، ووصفته بأنها "انتهاك لحقوق الإنسان" ورد وزير الخارجية بأنه لا يحق لغير المصريين التعقيب أو إبداء الرأى فى مسألة من صميم الشأن الداخلى معتبراً أن موقف المنظمة محاولة فرص وصاية أجنبية على الشعب المصرى .

والغريب أن يحدث كل ذلك فى مدى زمنى لم يتجاوز 18 شهراً وفى ظل سيل جارف من المعلومات ليست فقط مختلفة بل وأنها متناقضة إلى حد التضارب بصورة عجز عن فهمها كثير من المثقفين والمتعلمين ، فما بالنا بنسبة كبيرة من الأميين ليس لديه الخلفية والخبرة اللازمة لفهم حقائق وخلفيات المشهد السياسى فى مصر .

ويؤكد ذلك نتائج الانتخابات البرلمانية فى 2005 ، فالذين فازوا بالفعل على قوائم الحزب الوطنى 172 بينما فاز 181 منشق عن الحزب الذى أعاد ضمهم مع 37 آخرين فازوا والمستقلين ليبلغ العدد الاجمالى 340 من بين 444 ، ويضاف لذلك أن محكمة القضاء الإدارى والنقض قضت بعدم صحة عضوية ما لا يقل عن نصف أعضاء مجلس الشعب عن الحزب الوطنى .

ومعنى هذا أن مجلس الشعب لم يكن الوعاء الدستورى الملائم لإجراء هذه التغييرات والإصلاحات السياسية وكان لابد من أن يتم التغيير عبر مؤتمر وطنى سياسى ودستورى موسع يضم مختلف التيارات السياسية والاجتماعية .

وقد استتبع ذلك تقليص حقوق الانتخاب فى عديد من مؤسسات الدولة مثل عمداء الكليات وشيخ الأزهر والعمد والمشايخ ومجلس أمناء الإذاعة والتليفزيون والمجلس القومى للمرأة والمجلس القومى لحقوق الإنسان ورؤساء الجامعات والمحافظون والمجلس القومية المتخصصة والاتحاد العام للجمعيات الأهلية ورؤساء كافة الوحدات المحلية ، وكل الجهات السابقة إما أعضاء فى الحزب أو يتم ضمها أو ترتبط بتحالفات سياسية واجرائية معه مما أدى إلى تآكل قيمة الانتخابات[3] وإفراغ الواقع السياسى من فحواه ، حتى أن انتخابات النوادى الرياضية صارت تشهد تنافساً ونزاهة يفوق ما يحدث فى الانتخابات السياسية والنقابات والجمعيات الأهلية .

ومع افتراض نزاهة وقدرة كل الكفاءات التى تمثل هذه المناصب إلا أنه يظل خط التماس والاتصال بينها وبين الحزب الحاكم متقارباً إلى حد التطابق فى بعض الأحيان مما يعيد السؤال مرة أخرى : ما جدوى هذه الإصلاحات؟!

ولا يخلو الأمر من الإشارة لدور وسائل الإعلام من صحف ومحطات اذاعية وقنوات تليفزيونية أرضية وفضائية حكومية وخاصة فى ظل تبعية الاتحاد للدولة من جانب واحتلالها لأغلب المحطات والقنوات الرئيسية الأرضية والفضائية وقدرتها على التأثير على القنوات الخاصة ، أما الفضائيات المستقلة والتى تمثل مصدراً غير متحيزاً من جانب الجمهور فاتسمت تغطيتها لهذه الأحداث إما بمواقفها المسبقة من هذه التعديلات مثل الحرة ، أو بالمواقف السياسية المتصارعة كما هو الحال مع الجزيرة والتى حرصت على إدعاء الحياد ولكنها فى حقيقة الأمر القت بظلال من الشك والتشكيك فى واقع ومحتوى هذه التعديلات متأثرة بخلاف سياسى مع كل ما هو مصرى .

ويبقى الملاذ الأخير فى الإنترنت ، وبصرف النظر عن وجود المواطن الذى يستطيع اكتساب معلوماته من خلال هذه المواقع وكم نسبته فإن هذه المواقع أيضاً – ومع مساحة الحرية الكبيرة المتاحة للإنترنت – لم تكمن الأصوات أكبر حجماً وأوسع نطاقاً وأكثر تشعباً للمشهد السياسى فى صحف متناقصة تصف نفس العملية وكأنها تجرى فى دولتين مختلفتين دون حد أدنى من الاتفاق مما يشكك المواطن ليس فقط فى جدوى التعديلات وأهميتها ، بل فى جدوى مشاركته أصلاً واتخاذه من العزوف السياسى وسيلة أسلم من وجهة نظره .

والسؤال : هل استطاعت وسائل الإعلام وخاصة التليفزيون توصيل هذا الكم الكبير من التعديلات وأهميتها وآثارها إلى المواطن المصرى العادى أو ما يطلق عليه "المواطن البسيط " ؟ وما هو الدور الذى لعبه التليفزيون فى هذا السياق بكم مزاياه المتعددة والتى قد تجعل منه الوسيلة الأنسب لهذه الفئة ؟ وما العوامل والمتغيرات التى أثرت على اكتساب الجمهور للمعلومات حول هذه التعديلات ؟ وهل هناك ما يشبه الفجوة فى تلقى واستيعاب وفهم هذه التعديلات ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هو حجمها ونطاقها وما أسبابها ؟ والأهم هل أثرت هذه الفجوة على طبيعة وحجم المشاركة السياسية للجمهور بصورها المختلفة بدءاً من الاهتمام السياسى وعضوية الأحزاب وانتهاءاً بالتصويت فى الاستفتاء والمشاركة فى الانتخابات ؟ إن كل هذه الأسئلة هى ما تسعى الدراسة الحالية للإجابة عنها .

مشكلة الدراسة وأهميتها :

إن مفهوم المواطنة تحول اليوم من كونه مفهوماً سياسياً إلا أن يكون مفهوماً اقتصادياً بحيث تقدم المواطنة منافع وحقوق محددة يطالب بها المواطن فى مجالات الصحة والتعليم بشكل مباشر ، فمن خلال هذه الرؤية – فقط – تحول مفهوم المواطنة لدلالات نفعية وذاتية أعمق كما صار مؤسساً على واقع معقد لا يثمر نتائج مثالية بقدر ما يثمر نتائج اقتصادية واقعية لها مردود سياسى وتنويرى .

فهل أدراك السياسيون والإعلاميون هذا التحول ؟ أم اكتفوا بدور الناقل لمفاهيم ومعان ربما غير واضحة فى أذهان البعض منهم لتقدم لجمهور به نسبة أمية عامة وأمية سياسية خاصة ويعانى من تنازع فكرى وثقافى وأيديولوجى ربما غير نابع من ذاته وإنما بسبب ما أحدثته له وسائل الإعلام .

إن كل هذه التناقضات السياسية الإعلامية يمكن فهمها بل وقبولها فى إطار طرح سوق سياسى للأفكار بشرط أن تكون حدود وطبيعة ىاليات هذا السوق معروفة ومفهومة وشبه متوازنة ، ولكن الحادث حالة إعلامية تغيب فيها الرؤى ويصبح الاعتماد على وسائل الإعلام محيراً أكثر منه موجهاً ومضللاً أكثر منه مرشداً فى ظل تنامى إعداد الوسائل الإعلامية التقليدية والإلكترونية .

ونتيجة لذلك أدت المعلومات المقدمة عبر التليفزيون عن التعديلات الدستورية إلى حالة معرفية ووجدانية وسلوكية معينة حيث تسببت فى إحداث اختلافات معينة لدى أفراد الجمهور ، وستسعى الدراسة إلى رصد هذه الاختلافات وبيان حجمها وما إذا كانت اختلافات بسيطة أم عميقة تصل إلى حد الفجوة المعرفية والسلوكية .

فالمتابع والراصد للتليفزيون منذ الإعلان عن هذه التعديلات وجود اختلافات كبيرة ليس فقط على مستوى الوسائل أو العوامل الحاكمة لهذه الوسائل كالملكية ونمط البث ، وإنما أيضاً داخل الوسيلة الواحدة وهى اختلافات يكمن تفسيرها فى ضوء افتقاد التعديلات نفسها للخلفية والمبررات السياسية اللازمة من جانب وعدم أو قصور فهم القائمين على إعداد المواد الإعلامية من جانب آخر . وبالتالى يتوقع حدوث فجوات ذات مستويات متعددة ، فهل أثرت هذه الفجوات على طبيعة وحجم مشاركة الجمهور المباشرة وغير المباشرة ؟ وما العوامل المؤثرة فى ذلك ؟

وبناء على ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة فيما يلى :

" ما طبيعة التناول الإعلامى فى التليفزيون المصرى لقضية التعديلات الدستورية للمواد الأربع والثلاثين التى تم الاستفتاء عليها ؟ وكيف أثر هذا التناول على طبيعة ومستوى المعرفة والاتجاه والسلوك السياسى للمواطن المصرى ؟ وما المتغيرات الوسيطة التى أثرت فى ذلك سواء على المستوى المباشر فى المشاركة فى الاستفتاء على التعديلات وغير المباشر فى تكوين النوايا السلوكية للجمهور بالمشاركة مستقبلاً ؟ وذلك من خلال تحليل ما قدم عبر التليفزيون المصرى فى هذا السياق مع دراسة عينة عشوائية من الجمهور لرصد وقياس أثر المعرفة التى اكتسبها الجمهور من التليفزيون فى تشكيل سلوكه السياسى بالمشاركة أو عدم المشاركة .

وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى قياس طبيعة وحدود الدور الذى لعبه التليفزيون المصرى بقنواته الأرضية والفضائية والحكومية والخاصة فى عرض قضية التعديلات الدستورية التى أعلن عنها الرئيس مبارك وأثر هذا العرض على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية المباشرة والتى تمثلت فى الاستفتاء على تعديل هذه المواد أو غير المباشرة فى التأثير على النوايا السلوكية لأفراد الجمهور فى التعامل مع مفهوم المشاركة السياسية بدءاً من الاهتمام بالسياسة ومتابعتها وفهم حقيقة ما يدور وانتهاءاً بعضوية الأحزاب والكيانات السياسية والتأثير فى عملية صنع واتخاذ القرار مروراً بكل العمليات اللازمة نحو تأهيل المواطنين للعب هذا الدور مع دراسة أهم المتغيرات الوسيطة الحاكمة لطبيعة وحدود هذا التأثير .

فإذا كانت وسائل الإعلام عامة والتليفزيون خاصة لها دور مؤثر فى عملية التسويق التجارى إلا أن هذا الدور يتراجع – على الأقل فى العالم العربى – فى مجال التسويق الاجتماعى نظراً لاهتمامه بتسويق الأفكار والمعانى والقيم غير الملموسة التى يهتم بها ، أما فى مجال التسويق السياسى فيتقلص الدور أكثر وأكثر ليس فقط بسبب حداثة هذا المفهوم فى العامل العربى بل لضعف البيئة السياسية

والاجتماعية الصالحة لنمو وازدهار هذا المفهوم الذى يتطلب وعياً مهماً بآليات السوق السياسى مثل المنافسة العادلة وحرية الدخول والخروج إلى هذا السوق وتوافر مكونات ثلاث للتسويق السياسى هى : المنتج السياسى والمؤسسة السياسية والسوق السياسى . وهذه المفاهيم والمكونات الثلاث رغم توافرها فى العالم العربى إلا أن أدوارها متداخلة ويشوبها الغموض واللبس ، كما أن علاقات القوة فيما بينها غير متوازنة وتعانى من الاغتراب والاستلاب السياسى .

فالمنتج السياسى المتمثل فى التعديلات الدستورية جاء مفاجئاً ومغايراً لكل التوقعات حتى فى طبيعته وبنائه فلم تكن حزمة من التعديلات تتناول موضوعات بكاملها وإنما كانت قاصرة على بنود معينة عمداً ومتجاهلة الأخرى مما شكك فى أهداف ونوايا هذه التعديلات خاصة أنها جاءت عقب عملية مشابهة فى الاستفتاء على تعديل المادة 76 التى أتاحت حق الانتخاب بدلاً من الاستفتاء رسمياً دون توافر آليات لتحقيقه فعلياً ، كما تجاهلت مواد وثيقة الصلة بالتعديل مثل مدد بقاء رئيس الجمهورية واختيار نائبه ، مما أوحى لكثير من المحللين والمراقبين بأنها عملية ولادة قيصرية مشوهة بسبب السرعة فى إعدادها وعدم إشراك الجميع فيها ، مما أدى إلى فصل متعسف لمادة معينة عن إطارها الدستورى والتشريعى اللازم فى مواد لا تقبل الفصل وعلاقتها أشبه بعلاقة الأم بالجنين .. هذا من جانب .

ومن جانب آخر فإن المؤسسة السياسية التى سوقت لهذه المواد والتعديلات لم يتاح لها الوقت الكاف ، وبالتالى غاب عنها الكثير من آليات السوق الذى يتضمن كثير من التيارات رغم ضعفها الظاهر إلا أنها ما زالت ضمن موازين القوى خاصة وإن جزءاً كبيراً من التعديلات لم يكن إلا استكمالاً لسيطرة السلطة وتسويق لقدراتها على حساب الآخرين .

فحتى وإن لم تكن هذه هى الصورة إلا أن هذه الأقاويل والاستنتاجات لم يرد عليها بمنطق علمى بعيداً الدعاية الفجة فأصبح منطق التسويق قائماً على التوجيه بالإنتاج أى انتاج المواد ثم تسويقها ، وهو مفهوم قديم حل محله مفهوم آخر مثل التوجيه بالتسويق أى التسويق للمنتج قبل وجوده فإذا ظهر إلى النور تهافت عليه الجمهور بالقبول والتبنى .

أما المكون الثالث فهو السوق السياسى وأهم ما فيه قوى خارجية متربصة وتضغط من أجل تحقيق ما تسميه بالإصلاح وقوى داخلية غير قادرة على فهم واستيعاب ما يحدث ليس فقط بسبب سرعته وإنما بسبب تشابه تركيبه إلى حد التعقيد وعدم وجود حملات تشرح وتفسر ما يحدث خاصة مع الأخذ فى الاعتبار احتياجات هؤلاء المواطنين واحتلال السياسة ترتيب معين فى سلم الأولويات . ومع أقصى حالات التفاؤل لن يصل إلى مقدمة هذه الاهتمامات على الأقل من جانب المواطن العادى ، فإذا أضفنا على ذلك عنصر الأمية لكان من السهل تصور مصير ما قدم من معلومات خلقت ليس فقط فجوة معرفية وإنما فجوة سلوكية واضحة المعالم والأبعاد ليس فقط على المستوى المباشر فى تدنى نسب المشاركة فى الاستفتاء ، بل ايضاً فى النوايا السلوكية للمشاركة لهؤلاء الناخبين مستقبلاً .

فإذا كان التسويق السياسى يهتم بتسويق أفكار وآراء وقضايا المرشحين فى محاولة لإقناع الناخبين [4] ، إلا أنه ليس بهذه السهولة لأنه حتى يتحقق ذلك لابد أن ينطلق من تحليل وتخطيط وتنفيذ ورقابة البرامج السياسية والانتخابية بهدف تكوين علاقة سياسية استراتيجية بين الناخب والمرش بما يؤدى لتحقيق أهدافه السياسية [5] .

وبالطبع ونظراً لأن ذلك لم يحدث جاءت عملية التسويق السياسى أحادية الجانب ، ويرى الباحث أنها لم تكن تسويقاً سياسياً بقدر ما كانت دعاية سياسية ، وهى عملية خسرت فيها أطراف متعددة ، حيث فسرها الحزب الحاكم فى عدم الحصول على رصيد عضوى وذهنى يدعم مكانته ورغبته الجادة فى الإصلاح وخسرتها الأحزاب فى فضح أوراقها أمام الجمهور باكتفاءها بالاستنكار والتنديد والشجب دون فعل إيجابى يتجاوز هذه المناوشات لتوحيد الصف والحديث مع السلطة بشأن إيجاد حوار هادف وبناء يضمن إعادة الروح للجسد الانتخابى الذى أصابه الضعف والاعتلال.

وخسرتها أجهزة الإعلام الداخلية التى تأثرت بضغوط متعددة ولم تقدم كل الحقائق واكتفت بالحديث عن اتساع الهامش الديمقراطى مكتفية بأن تكون بالفعل على الهامش فى سلم تفضيلات المواطنين دون أن تكون محوراً لدائرة اهتمامهم ، فالمتابع للأرقام والاحصاءات يتأكد أن الجزيرة كانت المصدر الأول للناخبين ثم العربية تليها القنوات المصرية ، وهذه النتيجة شديدة الخطورة ليس فقط على ما يسمى بالريادة الإعلامية ولكنها أشد خطورة على فقدان المواطن للثقة والمصداقية لإعلامه الوطنى ، فالمصداقية مؤشراً هاماً لمدى اهتمام الجمهور بالاعتماد على مصادر معينة حسب مصداقيتها [6]، والمصداقية مفهوم معقد من الصعب جداً بنائه ولكن ما أسهل هدمه .

ولم تقف الخسارة عند هذا الحد بل اتسعت الدائرة لتشمل تقارير دولية من جانب منظمات دولية متعددة مثل حقوق الإنسان وهيومان رايتس ووتش والعفو الدولية إلى جانب منظمات المجتمع المدنى . وبالطبع كانت الخسارة الأكبر من هذا الجدل السياسى وعلاقات الشد والجذب للمواطن المصرى الذى ما لبث أن شعر بالراحة والسعادة بهذا التغيير ثم فوجئ بتناقضات سياسية ودعاية إعلامية ومفاهيم سياسية كالمواطنة والحوكمة والديمقراطية والأجندة الإصلاحية واستقلال القضاه والسيطرة على النقابات المهنية ، مما أصاب هذا المواطن بحالة من الحيرة ونقص المعرفة وحالة من حالات الشك السياسى ما بين صحف قومية ومعارضة ومستقلة ليس فيها حد أدنى من التوافق ، وما بين محطات إذاعية مؤيدة وأخرى متحفظة ومحطات تليفزيونية مصرية تتسابق فى عرض التعديلات وتروج لها ، وأخرى عربية كالجزيرة تتسابق فى الانفراد بإبراز ممارسات السلطة ضد الحركات والأحزاب المعارضة .

وفى الوقت نفسه غاب عن هذه التعديلات من وجهة نظر هذا المواطن همومه وقضاياه اليومية الاقتصادية والاجتماعية ولم تنجح الحملات التى قدمت هذه التعديلات فى الربط بينها وبين قضايا المواطن العادى الذى شعر وكأنه يعيش فى بلد آخر فآثر الانزواء وأصيب من جراء حالة الشك السياسى باللامبالاة السياسية .

وبالطبع يمكن فهم تدنى نسبة الاستفتاء على تعديل هذه المواد فى إطار هذا التحليل آخذاً فى الاعتبار كل ممارسات السلطة من أجل إنجاح ورفع هذه النسبة سواء بالنسبة للتحفيز أو التهديد المادى والمعنوى ، وهى أمور رصدتها الكثير من الجمعيات والمنظمات المصرية والخارجية ، فمثلاً كيف قدمت وسائل الإعلام وخاصة التليفزيون مفهوم المواطنة ؟ لقد قدم هذا المفهوم كمفهوم مجرد يشمل حق المواطن فى الترشيح والانتخاب والمشاركة السياسية ، وهذا الفهم ديمقراطى اكثر منه ليبرالى ، أى أنه يغلب الواقع السياسى على الاقتصادى ، وهذه رؤية ثبت عدم جدواها فى المجتمعات المتقدمة الغنية ، فما بالنا بالمجتمع المصرى الذى يعانى من أمية سياسية وواقع اقتصادى ضعيف.

<u>وتأتى أهمية هذه الدراسة فى ضوء ما يلى :</u>

1- الظروف العامة التى أحاطت بهذه التعديلات ومبرراتها ودواعى طرحها فى هذا التوقيت ، فهى تعد الأسرع فى تاريخ الحركة الدستورية فى مصر ما بين طرحها والاستفتاء عليها وتعديلها فى ظل مناخ عام خارجى وداخلى من التوجس من هذه التعديلات ، فهناك تأكيد من الحزب الوطنى على أنها استكمال لمسيرة الإصلاح مقابل رفض تام من المعارضة وشبه إجماع بين خبراء القانون والسياسة على أن التعديلات فاقدة للمشروعية لأنها لا تتمتع بتوافق عام ، وهو شرط أساسى للتعديل فى النظم الديمقراطية ، والتعديلات تحظى بشرعية قانونية فقط نابعة من أغلبية الحزب الوطنى التى تم تجميعها بالقوة بضم المستقلين والمنشقين ، إلى جانب فقدانها للمشروعية السياسية ، وليس هناك وسيلة أمام المعارضة للطعن فى الدستور إلا بواسطة الرأى العام والإعلام – وهو أغلبه حكومى موجه – ومنظمات المجتمع المدنى التى تمر بحالة من الضعف ولا تقوى على المواجهة .

2- أهمية اختبار دور وسائل الإعلام وخاصة التليفزيون فى نشر مفاهيم التسويق السياسى لعديد من المفاهيم المركبة كالمواطنة والحوكمة والإصلاح ، وكذلك أهمية رصد دور التليفزيون فى هذا السياق .

3- ضرورة التعرف على طبيعة وحجم الثقة والمصداقية التى يتمتع بها التليفزيون المصرى لدى الجمهور مع قياس أثر العوامل المختلفة فى هذه المصداقية مثل نمط البث ما بين أرضى وفضائى ونمط الملكية ما بين حكومى وخاص وطبيعة المحتوى ما بين متخصص وعام وهى جميعها تتوافر فى منظومة التليفزيون المصرى من خلال الأولى والثانية الارضية مقابل الفضائية ودريم والمحور والنيل للأخبار ، والأولى والثانية والفضائية مقابل دريم والمحور ، والنيل للأخبار مقابل الأولى ودريم والمحور .

4- تدنى النسبة العامة للمشاركة فى الاستفتاء وأهمية الوقوف على الأسباب فى ظل تزايد الدعوة بالإصلاح والمشاركة حيث جاءت النسبة العامة أقل مما هو متوقع بكثير .

5- الانتقادات المتعددة التى وجهتها منظمات حقوق الإنسان وهيومان رايتس وواش والعفو الدولية للتعديلات الدستورية حتى أنها وصفتها بأنها إهدار لكرامة المصريين وتوافق هذا التوجه مع انتقادات منظمات المجتمع المدنى فى مصر لنفس القضية مثل اللجنة المصرية المستقلة لمراقبة الانتخابات ومركز ابن خلدون وجمعية نهوض وتنمية المجتمع ومركز الدراسات الاشتراكية .

6- أهمية الوقوف على حجم وطبيعة الدور الذى يلعبه التليفزيون فى عملية التسويق السياسى ليس فقط من أجل قضية التعديلات ولكن من أجل الاستفادة من هذه النتائج مستقبلاً فى عملية التوجيه والتثقيف السياسى وشرح الكثير من المعانى والمفاهيم المركبة التى قد تقف عائقاً أمام عملية التنشئة السياسية من جانب والمشاركة السياسية من جانب آخر .

7- أهمية اختبار نموذج فجوة المعرفة فى المجال السياسى فى مصر حيث سبق اختبار هذا النموذج ولكن فى القضايا الصحية ولم يتم اختباره فى المجال السياسى ، وهو المجال المرشح بقوة لحدوث العديد من الفجوات المعرفية به والتى قد تصاحبها فجوات سلوكية .

8- أهمية تحديد طبيعة وكم المتغيرات الوسيطة الحاكمة لكل من مستوى المعرفة السياسية للجمهور ومستوى المشاركة السياسية ، وكذلك النية السلوكية للمشاركة المستقبلية .

9- اهتمت أغلب الدراسات السابقة بالصفوة أو المتعلمين بهدف ضمان استجابة المبحوثين ، بينما تسعى الدراسة الحالية للتطبيق على المواطن العادي البسيط حيث أنه يشكل قطاعاً عريضاً من المجتمع المصرى .

أهداف الدراسة :

وتتمثل فيما يلى :

الهدف النهائى للدراسة :

تمكين القائمين على تصميم الحملات السياسية فى التليفزيون من تطبيق مفاهيم وأسس التسويق السياسى الصحيح من خلال التوصل لنموذج علمى يساعدهم على نشر المعلومات السياسية وتحفيز أفراد الجمهور على المشاركة دون حدوث فجوات معرفية أو سلوكية من خلال اتباع أسس التسويق السياسى السليم مع دراسة كل المتغيرات الوسيطة التى تتدخل فى طبيعة وحجم الدور الذى يلعبه التليفزيون ، وسيتم تحقيق هذا الهدف عبر استراتيجية اتصالية وتسويقية من خلال معرفة الأبعاد والأهداف الفرعية للدراسة كما يلي:

الأهداف الفرعية للدراسة :

1- قياس حجم المعرفة السياسية بقضية التعديلات لدى أفراد الجمهور المصرى على مستوى كل من المعرفة البسيطة والسطحية والمتعمقة .
2- قياس طبيعة ونسبة وحجم المشاركة السياسية الماضية فى الاستفتاء وعلى تعديل مواد الدستور مع شرح أسباب هذه النسبة .
3- قياس طبيعة وحجم الدور الذى يلعبه التليفزيون فى نشر المعرفة السياسية ومفاهيم التسويق السياسى والمشاركة السياسية لدى الجمهور .
4- الوصول لتفسير مقنع حول أسباب حدوث فروق فى المعرفة تصل إلى حد الفجوة بين أفراد الجمهور المصرى فى معارفهم السياسية .
5- التعرف على مدى توافر مقومات ومكونات الحملة المتكاملة فيما يقدمه التليفزيون من حملات سياسية .
6- قياس الفروق بين القنوات المختلفة فى عرضها لقضية التعديلات والتعرف على القنوات الأكثر تفوقاً .
7- التعرف على الطريقة التى يكون بها أفراد الجمهور معلوماتهم السياسية ومدى توافق هذه الطرق مع ما يقدم عبر الإعلام التليفزيونى .
8- توضيح أهم الفروق ما بين الإعلام والإعلان السياسى والدعاية والتسويق السياسى بإدراك هذه الفروق يعد عاملاً هاماً فى تحقيق حملات التسويق السياسى لأهدافها .
9- التعرف على طبيعة وحجم الدور الذى تمارسه المتغيرات الوسيطة فى تكوين معارف وثقافة الجمهور السياسية وكذلك تحديد حجم وطبيعة ومستوى مشاركته السياسية وخاصة المستقبلية.
10- الكشف عن علاقة الانتماء والثقة والمصداقية التى يتمتع بها التليفزيون المصرى لدى أفراد الجمهور فى ظل منافسة إعلامية غير مسبوقة ليس فقط على مستوى التليفزيون بل على مستوى وسائل الإعلام المختلفة التقليدية والإلكترونية .
11- قياس طبيعة وحجم الدور الذى لعبه –أو – يستطيع أن يلعبه التليفزيون المصرى فى عملية التسويق السياسى مستقبلاً من خلال نشر مفاهيم الوعى والمشاركة السياسية وتحويل المواطن من حالة السلبية واللا مبالاه على الإيجابية الفاعلة فى المجتمع .
12- التعرف على ما إذا كان التليفزيون يسبب فجوة معرفية فقط أم يتعداها لإحداث فجوات أخرى مماثلة كالفجوة السلوكية حيث أن هذه النتيجة ستكون مؤشراً هاماً عن تصميم حملات أخرى فى المستقبل سواء كانت تجارية أم اجتماعية أم سياسية .

الدراسات السابقة :

هناك عدد كبير من الدراسات التى تمت حول التعديلات الدستورية والمشاركة السياسية والمواطنة ، وسيعرض لها الباحث وفقاً لتقسيمها لثلاث محاور رئيسية :

- المحور الأول : دراسات حول المشاركة السياسية والعملية الانتخابية
- المحور الثانى : دراسات حول التعديلات الدستورية وحقوق المواطنة
- المحور الثالث : دراسات حول فجوة المعرفة

المحور الأول – دراسات حول المشاركة السياسية فى العملية الانتخابية :

1– دراسة حنان سليم [7]:

حاولت هذه الدراسة التعرف على علاقة الفضائيات الاخبارية والصحف والجماعات المرجعية بتشكيل اهتمامات الرأى العام المصرى نحو قضايا الإصلاح السياسى خلال فترة زمنية معينة ورصد التفاعل بين الفضائيات الاخبارية والصحف والجماعات المرجعية فى تشكيل الاهتمامات المعرفية للرأى العام نحو قضايا الإصلاح السياسى ، وذلك فى ضوء بعض المتغيرات الوسيطة مثل التعرض للقنوات الاخبارية والصحف وتوجهات الجماعة المرجعية نحو قضايا الإصلاح ، وأهمية قضايا الإصلاح للرأى العام وآليات التفاعل والنقاش حول قضايا الإصلاح ، ومدى الاختلاف بين القنوات الاخبارية والصحف والجماعات المرجعية فى إشباع الحاجة المعرفة والوجدانية والسلوكية للرأى العام المصرى نحو قضية الإصلاح .

واعتمدت الدراسة على نظرية الأجندة التوافقية حيث شملت عينة عددها 281 بواقع 90 من الأهارم و90 من المصرى اليوم و77 من الوفد . أما عينة الدراسة فتمثلت فى الجماعات المرجعية التالية :
الحزب الوطنى ، وحزب الوفد ، وحزب التجمع ، ونقابة الصحفيين ، والجمعيات الأهلية ، ونقابة المحامين ، وبلغ حجم العينة 240 مفردة وزعت بالتساوى على الفئات السابقة .

وقد أبرزت نتائج الدراسة أن هناك اهتمامات بارزة لقضايا الإصلاح السياسى مما يشير لوجود ارتباط مباشر بين التوجهات السياسية وتحديد الاهتمامات البارزة لقضايا الإصلاح السياسى بوسائل الإعلام محل الدراسة ، كما أوضحت قدرة الصحف والفضائيات على توفير مدى واسع من المعلومات والقضايا بما يشكل قاعدة معرفة للرأى العام . وقد استفاد الباحث من الدراسة السابقة فى صياغة استمارة الدراسة الميدانية واستمارة تحليل المضمون وكذلك صياغة بعض الفروض الأساسية للدراسة .

2- دراسة نائلة عمارة [8]**:**

سعت هذه الدراسة للإجابة على السؤال البحثى التالى : فى ضوء الاهتمام الإعلامى محلياً وعربياً ودولياً بالانتخابات الرئاسية المصرية ما تأثير هذه التغطية الإعلامية على معارف واتجاهات الجمهور نحو المرشحين فى هذه الانتخابات من جهة ونحو العملية الانتخابية من جهة أخرى ، ورصد العوامل والمتغيرات التى يمكن أن تؤثر على هذه المعارف والاتجاهات ، وذلك من خلال دراسة ميدانية على عينة قوامها 400 مفردة من محافظات القاهرة الكبرى ، واعتمدت الدراسة فى إطارها النظرى على كل من نموذجى الاعتماد على وسائل الإعلام ونموذج فجوة المعرفة .

وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج منها :
1- وجود تباينات بين المعتمدين على وسائل الإعلام فى مستوى المعرفة بالانتخابات الرئاسية فالأكثر اعتماداً على القنوات الفضائية العربية أكثر عمقاً فى المعرفة بالانتخابات المصرية .
2- الأكثر اعتماداً على وسائل الإعلام الحكومية أكثر ايجابية فى اتجاهاتهم نحو العملية الانتخابية بينما الأكثر اعتماداً على الصحف أكثر سلبية فى اتجاهاتهم .

3- الأعلى فى المستوى الاقتصادى والتعليمى هم الأكثر معرفة بالانتخابات الرئاسية وهم الأقل ايجابية فى اتجاهاتهم نحو هذه الانتخابات .

وقد أفاد الباحث من الدراسة السابقة فى صياغة فروض الدراسة الميدانية ، واستمد بعض الفروض من واقع ما خرجت به هذه الدراسة من نتائج رغم اهتماماتها بالانتخابات الرئاسية بعكس الدراسة الحالية التى اهتمت بالتعديلات الدستورية ، وإن كان منطق الاعتماد على وسائل الإعلام وفجوة المعرفة المتوقع حدوثها منطقية فى كل من الدراستين . كما أفادت الدراسة الباحث فى تكوين الخلفية اللازمة لفهم أسباب ضعف المشاركة السياسية لدى الشباب .

3- دراسة إيمان جمعة[9] :

أجريت هذه الدراسة بهدف التعرف على حدود الدور الذى لعبته الصحافة المصرية فى مستوى معارف الجمهور المرتبطة بالشخصيات المرشحة فى الانتخابات الرئاسية وأثر ذلك على تكوين الاتجاهات نحو تلك الشخصيات واختلاف هذه المتغيرات التابعة باختلاف المعالجات التى تعاملت بها الصحف المصرية مع هذا الحدث غير المسبوق .

واهتمت الدراسة برصد اتجاهات المعالجة الصحفية لحملة الانتخابات الرئاسية من خلال التعرف على التصورات التى تطرحها تلك الصحف فى إطار متابعتها وتحليلها للأخبار الخاصة بالانتخابات مع اختيار تأثير قراءة الصحف على تكوين معارف واتجاهات الجمهور الخاصة بتقييم هذه الحملة وأداء مرشحى الرئاسة والأداء الحكومى بشكل عام لدى القراء .

واعتمدت الدراسة على نموذج الاعتماد على وسائل الإعلام وافترضت الدراسة أن هناك علاقة بين تعرض القارئ واعتماده على الصحف كأحد مصادر المعلومات حول أخبار وموضوعات الانتخابات الرئاسية وتكوين اتجاهات معينة نحو هذه الحملة ، وكذلك مرشحى الرئاسة والأداء الحكومى بشكل عام . واستخدمت الدراسة المنهج المسحى واعتمدت على عينة شملت ثلاثة أسابيع منذ فتح باب الترشيح وحتى موعد الانتخابات ، أما العينة الميدانية فاعتمدت على عينة طبقية عشوائية قوامها 400 مفردة .

وجاءت النتائج لتؤكد صحة الفرض القائل باختلاف الاتجاهات الرئيسية للمعالجة الصحفية للحملة الرئاسية باختلاف نوع الجريدة فى مجموعة من الأبعاد مع التفاوت النسبى فى حجم وليس طبيعة هذا الاختلاف ، وكان مصادر ملكية الصحيفة واتجاهها الفكرى هو أهم هذه العوامل . وعكست نتائج الدراسة الميدانية اهتماماً ملحوظاً من قبل الصحف والمواطن المصرى بمتابعة أخبار الانتخابات الرئاسية المصرية إلا أنه فى الوقت نفسه ثبت أن الحملات الصحفية لم تكن هى العامل الوحيد المؤثر على اتجاهات وسلوك الناخبين .

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة فى تحديد طبيعة وحجم الدور الذى تقوم به الصحف فى تشكيل معارف واتجاهات الناخبين لا سيما فى أحد أهم الحملات الانتخابية التى شهدتها مصر نظراً لحداثتها من جهة وطبيعة المتغيرات والظروف المحلية والدولية التى أحاطت بها من ناحية أخرى .

4- دراسة ثريا البدوى [10]:

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة بنية وأداء الإعلام المصرى بعملية تعزيز المواطنة من خلال الإجابة على السؤال التالى : هل تعمل بنية وأداء وسائل الإعلام فى مصر فى اتجاه تأكيد وتعزيز المواطنة

كمفهوم وكحقوق وممارسة أم تهددها وتنتهكها ؟ وبعد أن عرضت الباحثة لهذه الأبعاد قدمت تصنيفاً لحقوق المواطنة تضمن الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والمشاركة ، وفى إطار علاقة المواطنة كفكر وحقوق وممارسة بالإعلام من خلال إجراء دراسة استطلاعية على خمسين طالب وطالبة من الشباب الجامعى بهدف كشف طبيعة المفهوم لديهم ودور الإعلام فى خلق الوعى بالحقوق والواجبات المرتبطة بالمواطنة .

وتوصلت الدراسة لارتباط مفهوم المواطنة لدى الشباب بحب الوطن والإخلاص له والانتماء له والدفاع عنه والمواطنة لا تعبر من وجهة نظرهم إلا عن مواطن ووطن وتعكس وطنية الفرد . وأثبتت الدراسة أن وسائل الإعلام تقصر فى القيام بدورها المعرفى إزاء تعرف المواطنين بجميع حقوقهم وواجباتهم .

واعتمدت الدراسة على نظرية المجال العام أى خلق مساحة معينة للجمهور يستطيعون من خلالها مناقشة القضايا العامة دون الخوف من الآثار المترتبة على ذلك ، وبالطبع يرتبط المجال العام بوسائل الإعلام كما يرتبط المجال العام أيضاً بدوائر الاتصال الشخصى .

واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل الخطاب لصحف الأهرام والأهالى والأسبوع ل 66 نصاً حول الخطابات الصحفية أزاء أحداث كنيسة مارى جرجس بمنطقة محرم بك بالإسكندرية ، أما الدراسة الكمية فكانت 372 مواطناً كعينة عمدية حصصية ، وقد تبين أن هناك علاقة تأثير وتأثر متبادل بين نمط ملكية وسائل الإعلام وتعزيز مفهوم المواطنة . وقد أفادت الباحث هذه الدراسة فى التعرف على مفهوم المواطنة لدى الجمهور وتحديد دور وسائل الإعلام فى تكوين هذا المفهوم لدى الجمهور ، وبالتالى صياغة فروض الدراسة الميدانية .

5- دراسة عبد العزيز السيد[11] :

تحددت مشكلة الدراسة فى معرفة دور الصحافة المصرية فى تشكيل اتجاهات المشاركة فى الانتخابات الرئاسية فى ظل الإصلاح السياسى للتعرف على أثر المعالجات الصحفية المثارة فى بناء وتشكيل النوايا السلوكية تجاه المشاركة فى الانتخابات الرئاسية لدى الجمهور كمتغيرات تابعة وربطها بالمتغيرات الديموجرافية كمتغيرات مستقلة ، فضلاً عن بعض المتغيرات الوسيطة .

واهتمت الدراسة بالإجابة على السؤال التالى: إلى أى مدى استطاعت الصحف المصرية التأثير فى معارف واتجاهات جمهورها نحو المشاركة فى الانتخابات الرئاسية التى تشهدها مصر لأول مرة فى تاريخها .

وطبقت الدراسة على عينة عشوائية قوامها 400 مفردة من كافة قطاعات الجمهور بمحافظة القاهرة ، واعتمدت الدراسة فى إطارها النظرى على نظرية التوافق المعرفى . وكشفت الدراسة عن عدد من النتائج الهامة مثل :

1- جاءت مصادر الاتصال الشخصى والجمعى فى الترتيب الأول من إجمالى مصادر المعلومات السياسية لدى الجمهور المصرى ، وجاء الإقبال على المشاركة السياسية بمختلف صورها يتطلب شيوع ثقافة سياسية مجتمعية للإيمان بالمشاركة والإحساس بالمواطنة .
2- أثرت الصورة الذهنية السلبية لشوائب العملية الانتخابية على متابعة الحملة الانتخابية الرئاسية للمرشحين .

3- انخفاض مستوى الثقة فى وسائل الإعلام أو تدنيها لدى الجمهور المصرى لتتفق مع الإطار العام لنتائج البحوث السابقة فى هذا المجال .
4- كلما ازدادت درجة إدراك الجمهور للاتجاهات السائدة نحو قضية الانتخابات الرئاسية ازدادت درجة مشاركتهم وانخراطهم فى التعبير الجماعى عن آرائهم بحرية .

وقد أفاد الباحث من هذه الدراسة فى صياغة المشكلة البحثية وتحديد الأهداف الخاصة بالدراسة فضلاً عن صياغة بعض فروض الدراسة الميدانية .

6 – دراسة ثريا البدوى[12] :

حاولت هذه الدراسة اختبار علاقة الإعلام المصرى بمفهوم الإصلاح السياسى لدى الجمهور مقارنة بالنخبة من خلال طرح سؤال جوهرى يتعلق بقدرة الجمهور مقارنة بالنخبة على تقديم رؤية نقدية لمفهوم الإصلاح السياسى والدور الحالى والمستقبلى للإعلام المصرى فى تفعيل المشاركة السياسية وتعزيز الديمقراطية . وتم الإجابة على هذا السؤال من خلال دراسة كمية على 400 من الجمهور و 100 من النخبة فى حين تكونت عينة الدراسة الكيفية من 9 أفراد حيث يشمل ستة الجمهور العام وثلاث النخبة .

وقد اتضح من نتائج الدراسة أن النخبة أكثر تعرضاً لوسائل الإعلام من الجمهور العام وبينما يرتبط مفهوم الإصلاح لدى النخبة بالإصلاح السياسى إلا أنه لدى الجمهور العام يرتبط بالاصلاح الاقتصادى .

وقد اختلفت أجندة الجمهور لمفهوم الإصلاح عن رؤيته لأجندة الوسائل ، وهذا يثير التساؤل حول مقدرة وسائل الإعلام فى شرح وتبسيط ما تتضمنه من أولويات وقضايا مرتبطة باهتمامات الجمهور وكذلك طبيعة وقدرة هذا الجمهور على تكوين خلفية معرفية سياسية تمكنه من فهم واستيعاب هذه القضايا دون حدوث فجوة معرفية .

واستنتجت الدراسة أيضاً وجود فروق بين الجمهور والنخبة فيما يتعلق بقدرة مصر على تنفيذ خطة الإصلاح السياسى ، كما اختلفت رؤية الجمهور عن رؤية النخبة فيما يتعلق بقضية الديمقراطية كأحد أبعاد الإصلاح السياسى ، وكانت النخبة أكثر ادراكاً من الجمهور لأهمية تعديل الدستور كضرورة لتحقيق الإصلاح السياسى . وأظهرت نتائج الدراسة الكيفية عكس ما تم التوصل إليه فى الدراسة الكمية .

وقد أفادت الباحث هذه الدراسة فى صياغة فرضيات الدراسة الحالية القائمة على منطق مؤاده وجود حالة من التداخل والتعقيد والتركيب فى شرح المفاهيم السياسية أدت لإحداث فجوات معرفية وسلوكية ليس فقط فيما بين النخبة والجمهور العام ، بل فى داخل الفئات والشرائح النوعية للجمهور العام ذاته .

كما ساعدت الدراسة الباحث فى الانطلاق من حقيقة مفادها وجود تأثير حكومى صريح وضمنى على المعالجة الإعلامية لقضايا الإصلاح فى التليفزيون المصرى بوجه عام وفيما يتعلق بالتعديلات الدستورية بوجه خاص فى خلق حالة من عدم أو سوء الفهم بين أفراد الجمهور ، وظهرت نتائجها فى ضعف نسبة المشاركة فى الاستفتاء على تعديل المادة 76 والمواد ال34 اللاحقة ، وقد حدث هذا التأثير بنسب ودرجات متفاوتة ما بين قنوات التليفزيون المصرى الأرضية والفضائية والحكومية والخاصة .

7- دراسة راسم الجمال وخيرت عياد[13] :

حاولت هذه الدراسة تحديد الكيفية التى تم به تسويق قضية الإصلاح السياسى فى مصر من خلال تحليل الخطاب الصحفى المصرى وذلك وفقاً لأساليب واستراتيجيات التسويق السياسى ، وتحددت أسئلة الدراسة فى التعرف على موقف خطاب الصحف المصرية من المشروع الأمريكى للإصلاح فى الشرق الأوسط الكبير وتحديد ماهية المشكلات التى يطرحها الخطاب وعلى من تقع هذه المسئولية والحلول التى يطرحها الخطاب الصحفى وكيفية تنفيذها وتحديد ما هو الواقع الاقتصادى والاجتماعى المصرى الذى يطرحه الخطاب وأساليب التعبير التى استخدمها .

واستخدمت الدراسة منهج تحليل الخطاب وذلك بهدف الكشف عن المواقف الأيديولوجية التى يعبر عنها وكيفية تصور منتجية لعلاقات القوة فى الحياة السياسية المصرية وتم تحليل الخطاب الصحفى فى موضوع الإصلاح السياسى فى صحف الأهالى 33 نصاً والوفد 39 نصاً والجمهورية 38 نصاً أى بإجمالى 110 نصاً للدراسة كلها .

وقد أكدت نتائج الدراسة أن خطاب الإصلاح يطرح من خلال المواقف الفكرية والأيديولوجية للتيار الذى تمثله الصحيفة سواء كان ليبرالياً كما فى الوفد أو معبراً عن الحزب الوطنى كما فى الجمهورية أو تيار اليسار كما فى الأهالى . وبينما اقترب خطاب الأهالى من الحل الجذرى والمدخل العاطفى كان خطاب الوفد يركز على الجانب القانونى الدستورى ، وانطلق الخطابان فى تبريرهما للإصلاح السياسى من الاصلاح الاقتصادى مستشهدين بتردى هذه الأوضاع وإبراز معاناة الجمهور .

أما أسلوب الجمهورية فجاء كخطاب دفاعى موجه للقيادة السياسية وأكدت نتائج الدراسة تطبيق الخطاب الصحفى المصرى لأساليب التسويق السياسى فى قضية الإصلاح ، وهذه الوسائل لا تصل إلا إلى 50% من الجمهور بحكم ارتفاع معدلات الأمية .

وقد أفاد الباحث هذه الدراسة فى تأكيد منطق حدوث فجوة ذات مستويات متعددة معرفية وسلوكية ، فإذا كان الخطاب الصحفى متناقضاً فإن الخطاب المقدم عبر الوسائل المرئية وإن كان ذا توجه واحد إلا أنه يحمل بعض الاختلافات ليس من حيث توجهها وإنما من حيث طبيعتها وأبعادها نظراً لشمولها عدد من المعانى المركبة التى قد يصعب فهمها ، الأمر الذى يجعلها مرشحة لإحداث فجوة معرفية وسلوكية لدى الجمهور المستهدف .

8 – دراسة هويدا مصطفى [14] :

حاولت هذه الدراسة التعرف على الدور الذى لعبته التغطية التليفزيونية لانتخابات مجلس الشعب عام 2000 وتقويم مدى فاعلية هذا الدور خلال استطلاع آراء عينة من النخبة السياسية الإعلامية للوقوف على آرائها تجاه ما قدمته هذه الحملة التى شهدت تكثيفاً إعلامياً وتطوراً فى الأشكال والأساليب البرامجية ، بالإضافة إلى تخصيص القنوات المحلية لعرض برامج المرشحين وإجراء الحوار والمناقشات والمناظرات مع ممثلى الأحزاب المختلفة .

وجاءت أهمية الدراسة من الخصوصية المميزة لانتخابات عام 2000 والزخم الإعلامى الذى أحاط بها والمناخ الذى صاحبها ومدى الحرية التى تمتعت بها وبلغ عدد المرشحين 4200 مرشحاً منهم 3302 مستقلاً و900 حزبياً ، وشملت العينة 30 من الخبراء والأكاديميين المعنيين بموضوع البحث.

وجاءت النتائج لتؤكد أن أكثر من 43% أبدى نجاح التغطية التليفزيونية فى نقل المعرفة الكافية للجمهور عن العملية الانتخابية ورفع الوعى بها وتكوين رصيد من المعلومات عنها وذهب 37% على إخفاق التغطية فى ذلك ، ويرجع ذلك إلى الأسلوب الذى اتبعته التغطية التليفزيونية الذى كشف عن تحيز واضح للحزب الحاكم وعدم جاذبية ومثالية أسلوب العرض ، ونجحت التغطية فى الوصول إلى 50% من الجماهير ، ويعكس ذلك جزءاً من الفجوة المعرفية موضوع الدراسة الحالية .

9 – دراسة أحمد عبد الحليم Ahmed Abdel Halim [15]:

حاولت هذه الدراسة تحديد أهم الصعوبات التى تواجه الجمهور أمام المشاركة العامة وأكدت أن المشاركة العامة لم تتضح إلا فى مواجهة الاحتلال حيث أن هناك العديد من العقبات التى تواجه الجمهور للمشاركة وأكدت الورقة أن تغيير مصر لمجتمع مشارك يتطلب تعديلات جوهرية فى الإطار التشريعى ومداخل جديدة سواء فى التعليم أو الإعلام مع تحسين مستوى الاقتصاد وتعميق مفاهيم المسئولية والمحاسبة والشفافية فى المؤسسات المصرية حتى تحوز على ثقة المصريين.

وحددت الدراسة أهم عقبات المشاركة فيما يلى :

1- المناخ والبيئة الثقافية : التى تجسد المركزية بدءاً من صنع القرار داخل الأسرة وحتى قرارات المشاركة السياسية . إضافة إلى العوامل التالية :

- تأثير الخبرة التاريخية : فالعمل السياسى فى مصر مقصوراً على الحكومة والأحزاب ومن مارس العمل السياسى خارج هذا الجانب أو ذاك يتعرض للعقاب مما يشعر الجمهور بالخوف من العمل السياسى وقد تم ذلك عبر الأزمنة المختلفة مما أدى لتأريخ وتأصيل هذه الثقافة .
- ضعف ثقافة العمل الجماعى : فالجمهور يفضل العمل الفردى وهنا من الصعب أن يشارك الجمهور سياسياً إذا لم تكن بينهم ثقافة العمل الجماعى .
- الاتجاه نحو الشباب والمرأة : فالمشاركة السياسية الفاعلة لا يمكن أن تتم بدون المرأة التى ينظر إليها نظرة متدنية ، أما الشباب فالنظرة إليه أنه غير ناضج وغير مؤهل للعب فى هذا المجال وكل ما هو مطلوب منه فقط التعليم لكى يحصل على وظيفة .

2- البيئةالاقتصادية : وتشمل البطالة خاصة مع تدنى الدخول والتكلفة المرتفعة للعمل السياسى إذ أن أعباء ممارسة العمل السياسى يتحملها الأفراد وليس الجماعات فى النهاية .

3- البيئة السياسية : وتشمل ضعف الأحزاب السياسية نظراً لمركزية قرارها وضعف تمويلها وعدم وجود برامج واضحة لها وفشلها فى استقطاب الشباب ، إضافة إلى ضعف المجتمع المدنى وعدم وجود منظمات قوية تدفع العمل السياسى ، وكذلك التعليم وتفشى معدلات الأمية ، وأخيراً السيطرة الحكومية على وسائل الإعلام سواء بالملكية أو بالتوجيه أو سعى الوسائل لعدم الاصطدام بالسلطة .

4- البنية الإقليمية والدولية : وتشمل –

- الشأن الفلسطينى إذ أن الجمهور المصرى رغبته فى التعاطف والتأييد للشعب الفلسطينى تؤثر على ممارسة العمل السياسى الداخلى .
- العولمة التى ساعدت إلى حد كبير فى إتاحة المعلومات وتقريب المسافات وحفز الجمهور على المشاركة ولكنها على الجانب الآخر ساهمت فى إحباط وانزواء الكثير من الجماعات والأفراد .
- طبيعة المساندة الدولية للمجتمع المحلى المدنى حيث اتجهت هذه المساندة فقط للمنظمات البارزة بدلاً من أن تتجه إلى كافة المنظمات والقضايا الخلافية السياسية والاقتصادية .
- مبادرات الإصلاح العالمى : فهذه المبادرات لا يمكن أن تنجح ما لم يكن هناك مناخ سياسى واجتماعى واقتصادى وثقافى ملائم حتى يمكن لهذه المبادرات أن تثمر .

وتطرح الدراسة عدداً من الاستراتيجيات التى يمكن من خلالها مساندة وتقوية المشاركة العامة ومن بينها تحديث الإطار التشريعى ، تطوير العملية السياسة ، وتحسين الأداء الاقتصادى ، والشفافية والمسئولية والمحاسبية ، وتؤكد على أن تفعيل المشاركة العامة والسياسية يتطلب تنمية شاملة متعددة الجوانب تبدأ بتنمية الحياة السياسية والحزبية والتنمية المؤسسية والفكرية وتنمية القيادات المحلية والشبابية ووضع قضايا حقوق الإنسان فى مقدمة الأولويات وخاصة حقوق المرأة والجماعات المختلفة .

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة فى تحديد العوامل التى تعوق المشاركة وصياغة أسئلة الاستمارة الميدانية لمعرفة أسباب الاتجاه نحو المشاركة أو عدمها فى المستقبل ، كما استفاد فى وجود إطار مرجعى لتفسير نتائج الدراسة الميدانية .

10 – دراسة راينربول وآخرون Rainerbaul Ocket et Al. [16] :

تطرح هذه الدراسة العديد من المفاهيم حول ممارسة الحقوق السياسية والمشاركة السياسية انطلاقاً من رؤية أعمق وأشمل لمفهوم المواطنة لا تشمل فقط مكان الميلاد بل تمتد إلى بلد الإقامة ذاتها انطلاقاً من أن حق المواطنة يرتبط بالشخص أكثر من ارتباطه بالأرض التى يتم النظر إليها على أنها مجرد وعاء جغرافى وموضع اجتماعى وسياسى للممارسة وليس الحد من الحقوق سواء تعلقت هذه الممارسة ببلد المولد أو ببلد العمل أو الإقامة .

وترى الدراسة أن حقوق المواطنة أشمل من كونها حقوق سياسية ، فهى تشمل حزمة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وتؤكد على أهمية ممارسة هذه الحقوق لأنها أحد علامات النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

وتؤكد الورقة على مسئولية دولة الإقامة فى إيجاد المؤسسات والآليات التى تساعد جميع المقيمين على أرضها من ممارسة حقوقهم السياسية بالصورة المطلوبة . وتطرح الدراسة بدلاً من مفهوم المواطنة أو المجتمع المدنى مفهوماً يطلق عليه Civic-stratification وهو ما يمكن أن نطلق عليه العنقودية المدنية ، أى أن الفرد ينتمى على أنظمة مدنية متعددة بحسب الجنسية والعمل والإقامة وغيرها من المعايير الأخرى ، وتطرح مفهوم المواطنة واللامواطنة وتؤكد أن بعض المواطنين لايتمتعون بحقوق المواطنة مقابل تمتع غير المواطنين بها حسب النظام السياسى والاقتصادى كالتالى:

الحقوق / الجنسية	مواطنة	لا مواطنة
مواطن	أ	ب
أجانب	ج	د

أ – مواطن تمتع بحق المواطنة : وهو النظام الطبيعى
ب – مواطن لا يتمتع بحق المواطنة : وهو نظام دكتاتورى
ج – أجانب يتمتعون بحقوق المواطنة : وهو النظام المثالى بشرط تمتع المواطن بذات الحقوق مع الأجانب
د – أجانب لا يتمتعون بحقوق المواطنة : وهو النظام السائد .

واستفاد الباحث من هذه الدراسة فى توسيع وتعميق الفهم بحقوق المواطنة.

11 – دراسة جريجورى تات [17] :

أجريت هذه الدراسة بهدف التعرف على علاقة الديمقراطية بالإسلام والقوى المتوازنة للنظام الأوتوقراطى ، وانطلقت الدراسة من فكرة مفادها ان الحركات الإسلامية تسعى لتحويل الثقافة السياسية نحو الحل الإسلامى وهذا الحل قد يظهر فى اشكال متعددة منها ان يحتل الإسلاميون نصيب أعلى فى المستقبل السياسى لمصر وهى تواجه نظاماً أوتوقراطياً يسعى لتوسيع نطاق سلطته .

وحاولت الدراسة تحديد الفروق ما بين الديمقراطية والديمقراطية الإسلامية وهى عمليات أساسية لفهم ما يحدث فى مصر ، وتقدم الدراسة ما يسمى بنموذج التوازن المصرى الذى يصور ان هناك ثلاث قوى وهى الإسلام والديمقراطية والأوتوقراطية ، وترى أن التحول نحو التوجه الديمقراطى فى مصر بطئ جدا .

وتؤكد الدراسة فى تعريفها للديمقراطية مفهوم صمويل هينجتون من أن الديمقراطية مثلث له ثلاث أضلاع وهى : مصدر السلطة الحكومية ، والأغراض التى تخدمها الحكومة ، واجراءات تكوينها . ويرى أن المشكلة فى مصر تبدأ من اجراءات تكوين السلطة الحكومية والتى يمثلها مجلسى الشعب والشورى وطريقة اختيار الوزراء ومعايير اختيارهم .

وتؤكد الدراسة على ضعف الحرية المدنية والسياسية والمتمثلة فى حرية الخطاب والتعبير والصحافة والتنظيم والانضمام أو الاشتراك فى التنظيمات المختلفة ، فالنظام السياسى لا يساند التعددية ، ونقدم معايير تقييم العملية الانتخابية وترى أنها لا تنطبق على مصر كما يلى :

الزمن	الحرية	الحق فى
قبل يوم التصويت	حرية الحركة – الخطاب – الإعلام – المرشحين – التجمع وتكوين المنظمات – الانتماء لأى منظمات انتخابية	انشاء تنظيمات ولجان مستقلة الفرص المتساوية لإدارة الحملة الانتخابية حرية الوصول المتوازن لوسائل الإعلام المعاملة المتساوية من جانب قوات الأمن والجيش لجميع المشاركين
يوم التصويت	الفرصة للمشاركة فى الانتخابات	الوصول لكل نقاط التصويت سرية الاقتراع تأمين أماكن التصويت حماية مراكز التصويت السماح بمراقبة محلية ودولية للانتخابات
بعد يوم التصويت	طرق قانونية للشكوى	المعاملة المتوازنة لشكاوى الانتخابات قبول نتائج الانتخابات

وتؤكد الدراسة على أن الإسلام لا يعارض بالضرورة الأفكار الحديثة والغربية ولكنه يسعى إلى تحقيق التوافق معها . ورغم اتفاق المجموعات الإسلامية على المبادئ الأساسية إلا أن هناك ثمة اختلافات فيما بينها حسب :

1- حجم وشكل السلطة التى ينبغى للحكومة الإسلامية أن تحصل عليها .
2- مدى وشدة تطبيق المبادئ الإسلامية .
3- وجهة نظر هذه الجماعات عن الديمقراطية .
4- مدى السعى فى الحصول على مشاركة أكبر فى الحكومة .

وتصف الدراسة الجماعة الإسلامية بأنها جماعة متطرفة تسعى لخرق القوانين وتقدم الدراسة النموذج الإسلامى للديمقراطية والقائم على نظام الاستخلاف والرسالات النبوية والتوحيد ، وأهم مبادئه الجهاد والشورى والإجماع .

وترى الدراسة أن النظام الإسلامى رغم منطقيته إلا أنه لا يصلح للتطبيق فى المجتمعات العربية وخاصة مصر لأنه لا يسمح باشتراك كل القوى فى ظل وجود جماعات غير مسلمة ، وفى الوقت نفسه فإن القائمين عليه يقسمون المجتمع إلى فئة مسلمة وأخرى كافرة وهى أمور تتناقض مع المجتمع المدنى والسياسى ، وتؤكد الدراسة أن مصر تعانى من نقص الديمقراطية وعدم وجود ضمانات حقيقية تفتح الآفاق لمستقبل ديمقراطى .

ويرى الباحث أن الدراسة تسعى على تأكيد آراء وتوجهات غير حقيقية ، فالنظام الإسلامى نظام اجتماعى فى المقام الأول قائم على الاعتراف والتأكيد بل وحماية الأقليات والجماعات الأخرى ، وليس معنى أن هناك جماعات غير مسلمة أنها كافرة ، فمنطق التكفير مرفوض ولا يصح الانطلاق للدولة الإسلامية من منظور صغير وضيق الأفق .

وقد أفادت الباحث هذه الدراسة فى تحديد مؤشرات الحكم على ثقافة ونزاهة العملية الانتخابية ، فالمتابع لتقرير اللجنة المصرية المستقلة للانتخابات يستطيع أن يتأكد بسهولة من اختراق قواعد هذه الانتخابات على مستوى جميع الفترات الزمنية سواء قبل أو أثناء أو بعد الانتخابات .

12- دراسة ناثان براون Nathan J. Brown [18] :

حاولت هذه الدراسة التعرف على آليات المسئولية والمحاسبة فى الحوكمة الخاصة ببعض الأنظمة العربية من خلال دراسة واقع ومستقبل القضاء والبرلمان فى أربع حكومات عربية هى مصر والأردن والكويت والمغرب وقدمت الدراسة تحليلاً شاملاً لأوضاع القضاء والبرلمان فى هذه الحكومات .
وقد أكدت الدراسة على أن مصر رغم التاريخ الكبير لنظامها القضائى إلا أنها تعانى من عورات واضحة مثل عدم الاستقلال القضائى الكامل ومعالجة المحاكم العسكرية لبعض القضايا السياسية وسوء المستوى الوظيفى والمعيشى للقضاة ، وأن النظام القضائى ما زال فى حاجة إلى عدد من الاجراءات للعب دور أكبر .
أما فى الكويت فاستقلال القضاء ما زال محل شق ولم يتحقق بشكل كامل وساعد على ذلك لجوء الدولة لعدد من القضاة فى دول أخرى مثل مصر نظراً لنقص العدد وما زال القضاء الكويتى عاجزاً عن معالجة بعض القضايا الحساسة مثل حرية الصحافة ووضع المرأة فى المجتمع .
أما فى الأردن فما زال النظام القضائى ينقصه العديد من الأدوات والاجراءات اللازمة لاستقلاله ، وفى المغرب فالقضاء العسكرى يعالج أموراً مدنية ووظيفة وزير العدل اجرائية بينما المدعى العام تعد وظيفة تنفيذية . وتنادى الدراسة بالاستقلال القضائى والمسئولية الداخلية والمحاسبة والحرفية فى ممارسة العمل القضائى ، أما فيما يتعلق بالبرلمان فى مصر فاستقلال البرلمان محدود وتسيطر عليه الحكومة بفضل النظام السياسى والانتخابى .
أما فى الكويت فهى أكثر الأنظمة العربية استقلالاً فى نظامها البرلمانى وذلك بفضل نظامها الانتخابى الذى يضمن الاستقلال للبرلمان ، أما فى الأردن فلا يؤثر البرلمان كثيراً فى صنع القرارات السياسية . ويشهد البرلمان المغربى الآن تحولاً حقيقياً نحو لعب دور ملموس فى الحياة السياسية النيابية .

وتطالب الدراسة بأهمية استقلال النظام البرلمانى وتصميم نموذج انتخابى يحتذى به ولجان مستقلة للأداء والمراقبة . وأفادت الباحث هذه الدراسة فى قياس طبيعة ومدى استقلال القضاء والبرلمان المصرى مقارنة ببعض الأنظمة العربية .

13- دراسة منار الشوربجى [19] :

جاءت هذه الدراسة بعنوان فهم حركة كفاية والسياسات الجديدة فى مصر ، حيث قامت باستعراض نتائج عملية الحراك السياسيى فى مصر فى الفترة الأخيرة مع التركيز على تنامى دور الحركة المصرية للتغيير والمعروفة باسم (كفاية) كما قامت بتحليل ودراسة نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والبلدية .
وأكدت الدراسة على أن حالة من الاستقرار السياسى وسوء الفهم ساهمت فيها وسائل الإعلام بتجسيد الحركة على أنها حركة صفوة من المثقفين الذين يتخذون موقفاً من الرئيس دون محاولة إيجاد البديل أو بناء رؤية ايجابية بناءة بشكل عملية التحول السياسى . وترى الدراسة أن الحركة لها تاريخ طويل فى العمل السياسى يصل إلى عام 1970 وإن كانت لم تتخذ الشكل المعلن والمنظم إلا فى الفترة الأخيرة خاصة مع سعى نظام السادات لتقييد الحركة الطلابية ومظاهرات الجامعات وعزلها عن المشاركة فى الحياة العامة .

وتستعرض الدراسة دور القوى السياسية التى أفرزتها الانتخابات الأخيرة وترى أن القوة الأساسية فى الإخوان المسلمين وتحذر من وصولهم للسلطة لأن فى هذه الحالة – وحسب رأى الباحثة – ستتحول مصر من نظام حكم سلطوى أوتوقراطى إلى نظام أكثر سلطوية وسيوجه اهتمامه إلى مشكلات أبعد ما تكون عن المشكلات الحقيقية التى تواجهها مصر كالمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وترى الدراسة أنه إذا ما نجحت حركة كفاية فى التغلب على عقبات معينة تكون مؤهلة للعب دوراً أكبر ألا وهى نشر الحركة بين الفئات المختلفة بشكل أوسع وأعمق وسعى الحركة إلى تحقيق الإجماع الوطنى وحشد التأييد اللازم .

ويرى الباحث أن هذا الطرح – وإن كان منطقياً – إلا أنه يفتقد للأدوات والآليات اللازمة فى بنائه وتكوينه مما يجعله جديراً بهذا الدور الذى تعانيه وسائل الإعلام فى التعامل مع مثل هذه الظواهر البالغة التاثير على المواطن العادى .

14 – دراسة لارى جودسون [20] :

ركزت هذه الدراسة على استعراض نتائج عملية التحول الديمقراطى فى مصر ورأت أن هذا التجول يتم ولكن ببطء ، وعلى عكس ما يحدث فى العالم من تحول حثيث نحو الديمقراطية فى إطار الموجة الثالثة للديمقراطية فإن النظام الحصرى تعوزه بعض المبادئ والأدوات اللازمة لاستكمال مسيرة الديمقراطية .

وحددت الدراسة ثمان أسس للعمل الديمقراطى هى : حرية تشكيل الانتماء للتنظيمات وحرية التعبير وحرية التصويت وتأهيل الجمهور للعمل العام وحق المنافسة السياسية والحق فى المصادر البديلة والحق فى انتخابات حرة وعادلة وأن تعتمد تنظيمات صنع سياسات الحكومة على آراء الناخبين .

وقد أكدت الدراسة على وجود جناحين أساسيين للعمل الديمقراطى وهما الحاجة إلى المشاركة الواسعة من جانب أغلب الجمهور والمنافسة الحقيقية لأفراز الأفضل . وبتطبيق هذه المبادئ أكدت الدراسة أن هناك عقبات أساسية أمام عملية التحول الديمقراطى منها النظام الانتخابى وسيطرة الحكومة التى أتاحت لها الفوز بعدد 346 مقعداً فى الانتخابات البرلمانية عام 1987 ثم 348 عام 1990 ثم 417 عام 1996 (وإن كان هذا العدد قد تدنى إلى 172 عام 2005 قبل انضمام المنشقين والمستقلين مما يبرز تدنى شعبية الحزب) فضلاً عن عدم استقلال القضاء والصراعات المتوالية بينه وبين السلطة وعدم تفعيل دور المجلس النيابى والعلاقات غير الطبيعية وازدواجية دور السلطة التنفيذية والتشريعية من خلال عضوية الوزراء فى البرلمان .

وتؤكد الدراسة أن سوء وضعف النظام الانتخابى وضعف المجتمع المدنى يفقد العملية الديمقراطية الأرضية الأساسية اللازمة لنموها . وتدعو الدراسة لفتح حوار بناء مع كافة الأطياف السياسية مع الإسراع بتحقيق النمو الاقتصادى ، وقد أفادت الدراسة الباحث فى فهم الخلفية الأساسية اللازمة للدراسة والتعرف على أسباب حدوث فجوات متعددة فى معارف الجمهور المصرى ونواياه السلوكية.

المحور الثانى – دراسات حول التعديلات الدستورية وحقوق المواطنة :

1- ***دراسة باسمة جمال [21]:***

أجريت هذه الدراسة بهدف التأكد من مدى توافر حقوق المواطنة فى الدستور والقوانين المصرية ، وقامت الباحثة بمراجعة مختلف نصوص الدستور والقوانين السياسية والاجتماعية ، واستنتجت أنه رغم أن جميع مبادئ الدستور تنص على حقوق المواطنة إلا أن المشاكل والمخالفات المتزايدة بخصوص حقوق المواطنة ومبادئ حقوق الإنسان ليست ناجمة عن نقص فى النصوص الضرورية لممارستها وحمايتها وعدم وضوحها ، ولكن القضية الأساسية فى تحقيقها وتفعيلها وكذلك إغفال تنفيذها ومراعاتها فى النشاط الحيوى للدوائر الحكومية وتردد القضاء فى تطبيقها وقيود وسائل الإعلام عن نشر الوعى العام بمضمونها مما ينجم عنه ضعف شديد فى الإيمان الجماعى بها الأمر الذى يتطلب مزيداً من الإصرار فى العمل من أولئك الذين يؤمنون بها.

وقد أكدت هذه الدراسة على أنه ربما يكون مصطلح (المواطنة) معروف لدى البعض ولكن تفاصيل هذا الحق وممارسته فى الواقع العملى ربما تكون محل شك ، خاصة من جانب الممارسات المختلفة التى تواجهها المواطن فى حياته اليومية سواء فى أقسام الشرطة ومختلف الدوائر الحكومية .

2 – دراسة عمارة بن رمضان [22] :

أجريت هذه الدراسة بهدف التعرف على مفهوم المواطنة ودواعى التربية عليها والاجراءات التشريعية والإدارية لإدخال مشروع التربية على المواطنة وحقوق الإنسان حيز التنفيذ فى العالم العربى .

وانتهت الدراسة إلى أن المواطنة مفهوم مركب يشمل المشاركة فى الحياة العامة والتمتع بحقوق الانتخاب والترشيح واقتراح وإقرار القوانين عبر الاستفتاء ، وأكدت الدراسة على أهمية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان لأنها الأساس لكل ممارسات الديمقراطية وخاصة مع وجود عدد من المتغيرات العالمية التى تسعى لتحقيق مفهوم المواطنة العالمية ومن بينها تطور تكنولوجيا الاتصال والثورة العلمية المتواصلة والانفجار المعرفى وتطور وتجدد العلوم .

وبالطبع فهذه المفاهيم تبدو مفاهيماً مركبة بل وبعضها يصل على حد التعقيد الأمر الذى يثير التساؤل حول دور وسائل الإعلام فى مصر وخاصة التليفزيون فى شرح وتفسير هذه المفاهيم للجمهور بوجه عام وللجمهور ذات المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض بوجه خاص .

3– دراسة المجموعة الدولية للأزمات [23] :

بحثت هذه الدراسة فى استراتيجيات الإصلاح السياسى فى مصر ، واستعرضت الدوافع المختلفة التى أدت بالرئيس مبارك إلى تعديل المادة 76 من الدستور ، وأكدت على أن هذا التعديل جاء مفاجئاً حينما أعلن عنه فى فبراير بسبب قوة الضغوط الأمريكية على مصر والمناداة بضرورة تحقيق إصلاح سياسى وخطوات ديمقراطية هامة وخاصة فى أعقاب التقارير المختلفة التى أصدرتها منظمة حقوق

الإنسان كما اتجهت الدراسة إلى تقييم مؤقت للقوى السياسية المصرية مثل الحزب الوطنى والأحزاب الأخرى كما استعرضت القوى السياسية الناشئة مثل حركة كفاية ، وخرجت بنتيجة أن النظام السياسى يعمل على ترسيخ ثقافة معينة تحاول أن تبدو ذات واجهة ديمقراطية إلا أنها فى حقيقة الأمر ترسخ سيطرة النظام الحاكم لتظل الحياة السياسية تدور فى حلقة مفرغة . واستعرضت الدراسة أسباب ضعف النظام السياسى المصرى والتى تتمثل فى ضعف النظام الانتخابى وضعف البرلمان واتساع السلطة التنفيذية على حساب التشريعية كما أن النظام السياسى لم يسمح بإشراك كافة القوى السياسية فى أى عملية تغيير ديمقراطى ولذا تستنتج الدراسة أن أى تغيير حتى وإن كان للأفضل سوف يتعرض للعديد من الانتقادات الداخلية والخارجية ، وإذا كان النظام يغير من أجل الضغوط الخارجية فمن الهام ألا يصطدم بهذه الضغوط على المستوى الخارجى وألا يصطدم أيضاً بالقوى الداخلية على المستوى الاجرائى . وتدعو الدراسة إلى إجراء اصلاحات وتغييرات هيكلية أساسية فى النظام التشريعى والانتخابى من أجل تفعيل قوة البرلمان والوصول لطرح ديمقراطى قوى وفعال له القدرة على إفراز الأفضل سياسياً ودستورياً .

وقد أفادت الباحث هذه الدراسة فى تفسير إطار واضح لأسباب اللامبالاة السياسية وتدنى نسب الاشتراك فى الاستفتاءات والتى وصلت حسب الاحصاءات الرسمية – إن سلمنا بصحتها – فى الاستفتاء على تعديل مواد الدستور إلى نسبة 27.23% وهى نسبة متواضعة للغاية ولا تعكس الإجماع الشعبى .

<u>المحور الثالث – دراسات عن نموذج فجوة المعرفة :</u>

<u>1 – دراسة سوزان نيومان [24] :</u>

اهتمت هذه الدراسة بالذهاب إلى خطوة أبعد من دراستها لفجوة المعرفة حيث رأت الباحثة أن هذه الفجوة تبدأ منذ الطفولة المبكرة وتحديداً فى فصول الدراسة ، وأكدت الباحثة أن 70% من الأسر الأمريكية يبقى فى نفس الطبقة أو الفئة الاجتماعية التى ولد فيها ، ومن هنا فإن الطبقات أو الفئات الأقل فى المستوى الاقتصادى الاجتماعى تظل تعانى من فجوات متعددة خاصة أن التطور التكنولوجى يتجه نحو تدعيم حدوث فجوات على أكثر من مستوى . وقامت الباحثة بدراسة المصادر المعرفية المتاحة لأفراد من المستوى المنخلفض والمتوسط وأكدت حدوث فجوة على أكثر من مستوى ، وترى الباحثة أنه لابد من تعليم الأطفال كيف يمكنهم التغلب على هذه الفجوة فى سن مبكرة بإرشادهم للوسائل الأساسية لذلك وبتعليم المدرسين كيفية مساعدة هذه الفئة على تعويض هذا الجانب . وتقترح الدراسة أن تتجه عملية التعليم إلى بناء نماذج وأطر معرفية تساعد التلاميذ على اكتساب المعلومات اللازمة مع اتباع استراتيجيات متعددة مثل النمذجة وأداء الأدوار والممارسة لرد الفعل والتغذية العكسية وتعليم الأطفال كيفية السؤال وسد أى فجوة معرفية لديهم خاصة إذا ما اقترن ذلك بالألعاب والطرق الإبداعية فى الأداء التى تشعرهم بالتعليم من خلال اللعب .

وبعد استعرض لعدد كبير من الفصول وطرق التدريس اقترحت الباحثة خلق بيئة تعليمية مغايرة ومميزة تشمل :

- بيئة مساندة بها الكثير من المواد المساعدة والقرارات الحرة .
- نماذج مختلفة لمجموعات العمل لإشراك الأطفال فيها .
- فرص متعددة للتعلم المستمر والمستدام .

ولعل هذه الدراسة تلفت النظر على حد كبير إلى خطورة الفجوة وتوقيت حدوثها ، وقد أفادت الباحث فى توفير فهم أعمق حول الطريقة التى يمكن أن تحدث بها الفجوة ، فضلاً عن إضافة بعد جديد لنموذج فجوة المعرفة ترتبط بالسن الممكن حدوثها فيه .

2 – دراسة توماس هولبروك Thomas M. Holbrook [25] :

أجريت هذه الدراسة فى قياس فرض فجوة المعرفة عبر الانتخابات الرئاسية فى الفترة من 1976 إلى 1996 وعلى مدار 6 سباقات انتخابية رئاسية فى الولايات المتحدة وهى 1976 – 1980 – 1984 – 1988 – 1992 – 1996 .وتعد الانتخابات الأمريكية بيئة خصبة لاختبار هذا الفرض نظراً لضعف معرفة الناخب الأمريكى ببرامج المرشحين بدون وسائل الإعلام التى تعتمد على تقديم محتوى معرفى عن برامج كل المرشحين . وأثبتت الدراسة التحليلية لنتائج الحملات وأثرها على الناخبين بالفعل تحقق فرض فجوة المعرفة غير أن بعض المؤشرات أكدت عدم تحقق الفرض فى حالة عدم تعرض الجمهور للمعلومات الجديدة التى قدمتها وسائل الإعلام .

وقامت الدراسة بقياس المستوى التعليمى للمبحوثين وثبت وجود علاقة ارتباطية ايجابية بين هذا المستوى وكم المعلومات التى حصل عليها الجمهور من المرشحين ، وأكدت الدراسة أن متغير التعليم هو الأساسى فى تحديد طبيعة وحجم الفجوة ، وقد أفادت الباحث هذه الدراسة فى صياغة الفروض الأساسية للدراسة المبنية على نموذج فجوة المعرفة .

3 – دراسة جودى وفرانك Judy le Heron & Frank Sligo [26] :

حاولت هذه الدراسة اختبار نظرية فجوة المعرفة من خلال التعرف على إمكانية حدوث الفجوة فى اكتساب الأطفال للمعلومات البسيطة والمعقدة ، وحاولت الإجابة على سؤال أساسى هل إذا تلقى طلاب ذوى خلفيات ومستويات اقتصادية واجتماعية متباينة نفس المعلومات البسيطة والمعقدة أثناء تعلمهم هل سيحصلون على نفس المستوى من المعلومات . وثبت أن الطلاب ذوى التعليم المسبق المنخفض والخلفية التعليمية المنخفضة بالفعل أقل استيعاباً من أقرانهم ذوى الخلفية التعليمية المرتفعة فى المستوى المتقدم بينما فى المستوى الأول أو التعليم الأساسى حقق الطلاب نفس المستويات من الأداء الدراسى ، بمعنى تحقق فرض الفجوة فى المستوى المتقدم وعدم تحقق فى المستوى الأولى . كما ثبت أن التلاميذ يستطيعون استيعاب المعلومات البسيطة بشكل متشابه ولا تحدث بينهم فجوة بعكس ما إذا كانت المعلومات معقدة . وقد أفادت الباحث هذه الدراسة فى إمكانية الفصل فى القياس بين المعلومات البسيطة من جانب والمعقدة من جانب آخر حيث يمكن القياس الدقيق لطبيعة وحجم الفجوة المعرفية فى حالة حدوثها .

4 – دراسة كيرت وجونز Kurt Van Lehn & M. Jones [27] :

حاولت هذه الدراسة التعرف على العوامل التى تتوسط فى تأثير عملية التفسير الذاتى هل فجوات المعرفة أم نماذج أخرى ، وناقشت الدراسة مفهوم ملء الفجوة ، وطرحت سؤالاً اساسياً هل يستطيع الأفراد بأنفسهم ملء الفجوة التى تحدث لهم نتيجة تعرضهم لوسائل الإعلام ؟ والسبب فى ذلك هو أن تأثير الفجوة لا يسبب فقط ضعف فى طبيعة ومستوى المعلومات لكنه يسبب بعد ذلك عدداً من المشكلات منها ما قد يؤثر على الاتجاه وما يؤثر على السلوك ، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية حدوث ذلك وخاصة مع الأخذ فى الاعتبار أن الأفراد يبنون مواقفهم واتجاهاتهم وربما سلوكهم بناء على ما لديهم من معلومات . والحقيقة أن الدراسة السابقة يعوزها فهم واضح لحقيقة التناقض بين حدوث الفجوة لأشخاص ذوى مستوى اقتصادى اجتماعى منخفض من جانب وقيامه بالبحث عن معلومات لسد أو ملء هذه الفجوة Gap Filling من جانب آخر حيث أن الأفراد القادرين على سد هذه الفجوة الاحتمال الأكبر أنهم لن يتعرضوا لحدوث فرض فجوة المعرفة .

ولكن أثارت هذه الدراسة نقطة هامة وهى البحث عن آليات متعددة تساعد على حل مشكلة الفجوة سواء كانت من خلال النظام التعليمى أو طرح مؤسسات مجتمع مدنى بديلة قادرة على فرض ثقافة الوعى بالأشياء خاصة إذا ما ترتب على حدوث الفجوة آثار آخرى مثل تكوين اتجاه معين سواء خفى أو معلن أو نوايا سلوكية محددة يمكن أن تظهر آثارها فيما بعد .

التعليق العام على الدراسات السابقة ومدى استفادة الباحث منها :

بعد استعراض الدراسات السابقة تبين ما يلى :

1- تتجه الدراسات السابقة إلى التأكيد على جدلية العلاقة بين التعرض والاعتماد على وسائل الإعلام والحصول على معلومات منها حيث يتوقف كم وطبيعة المعلومات المكتسبة على عديد من المتغيرات منها ما يتعلق بالمتلقى وما يتعلق بالموضوع . وبوجه عام تنخفض نسب اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام وخاصة التليفزيون وبالتالى ينخفض مستوى الوعى السياسى والمشاركة السياسية لأفراد الجمهور .

2- استطاع الباحث من خلال الدراسات السابقة الاستفادة فى تحديد المشكلة البحثية وأهميتها وتحديد وصياغة أهداف الدراسة وتكوين مقاييس المعرفة السياسية السطحية والمتعمقة وكذلك مقاييس الاتجاه نحو المعالجة الإعلامية والمشاركة السياسية سواء المباشرة أو غير المباشرة ، وكذلك استفاد فى صياغة بنود استمارة التحليل وأسئلة الاستمارة الميدانية ، كما أفادت الباحث نتائج الدراسات السابقة فى تفسير نتائج الدراسة الحالية من خلال مقارنة النتائج سواء كان على مستوى الوسائل أو الجمهور .

الإطار النظرى للدراسة :

اعتمدت الدراسة فى بنائها النظرى وتطوير فروضها على نظرية فجوة المعرفة ، وفيما يلى عرض للمبادئ الأساسية للنظرية مع التطبيق على موضوع الدراسة الحالية :

1- بدايات النظرية :

بدأت على يد ثلاثة من الباحثين هم تيتشنور ودونهيو وأولين P.J. Tichenor, G.A. Donhue & C.N. Olien (1970) المرتبطة به لتفسير أسباب اختلاف مستوى المعلومات داخل المجتمع بين فئة وأخرى [28].

2- الفرض الأساسى للنظرية :

الفئات ذات المستوى الاقتصادى الاجتماعى المرتفع لها القدرة على اكتساب المعلومات المتدفقة من وسائل الإعلام داخل المجتمع بشكل أسرع نتيجة لاعتبارات معينة عن غيرها من الفئات ذات المستوى الاقتصادى الاجتماعى المنخفض ، وعلى ذلك تزداد معلومات ذات المستوى المرتفع بشكل أكبر من ذوى المستوى المنخفض [29].

وقد ذكر تيتشنور وزملائه أن التعليم مؤشراً أساسياً فى تصنيف الأفراد والفئات الاقتصادية والاجتماعية التى تكتسب فيها الطبقة أو الفئة الأعلى بشكل أسرع من غيرها مما يزيد من حجم الفجوة المعرفيةويرى البعض أنه [30] من الممكن أن تحدث عدة فجوات وليس فجوة واحدة ، وذلك على حسب طبيعة الموضوع والجمهور والظروف الاجتماعية والسياقية التى يتم فيها عرض الموضوع . [31]

وتحدد النظرية عدداً من العوامل التى تؤثر فى حدوث الفجوة المعرفية كالمهارات الاتصالية والمعرفة المسبقة والعمليات الانتقائية وطبيعة النظام الاعلامى . ويتم تطبيق الفجوة على مستوى الأفراد والمجتمعات بحيث يمكن القول بأن هناك فجوات فردية داخل المجتمع وفجوة مجتمعية على المستوى الأشمل ، ويتم التعبير عن فجوة المعرفة إما على المدى الطويل فى إشارة لعنصر الزمن وعلى المدى القصير فى إشارة لحجم الوقت الذى تخصصه الوسيلة للقضية .

وقد أمكن الباحث بعد دراسة قضية التعديلات الدستورية وما أحاط بها من ظروف سياسية اجتماعية داخلية وخارجية إعادة رسم خريطة العوامل المؤثرة فى حدوث فجوة المعرفة وذلك كما يوضحها الشكل السابق رقم (1) تفصيلياً وفقاً للعناصر التالية :

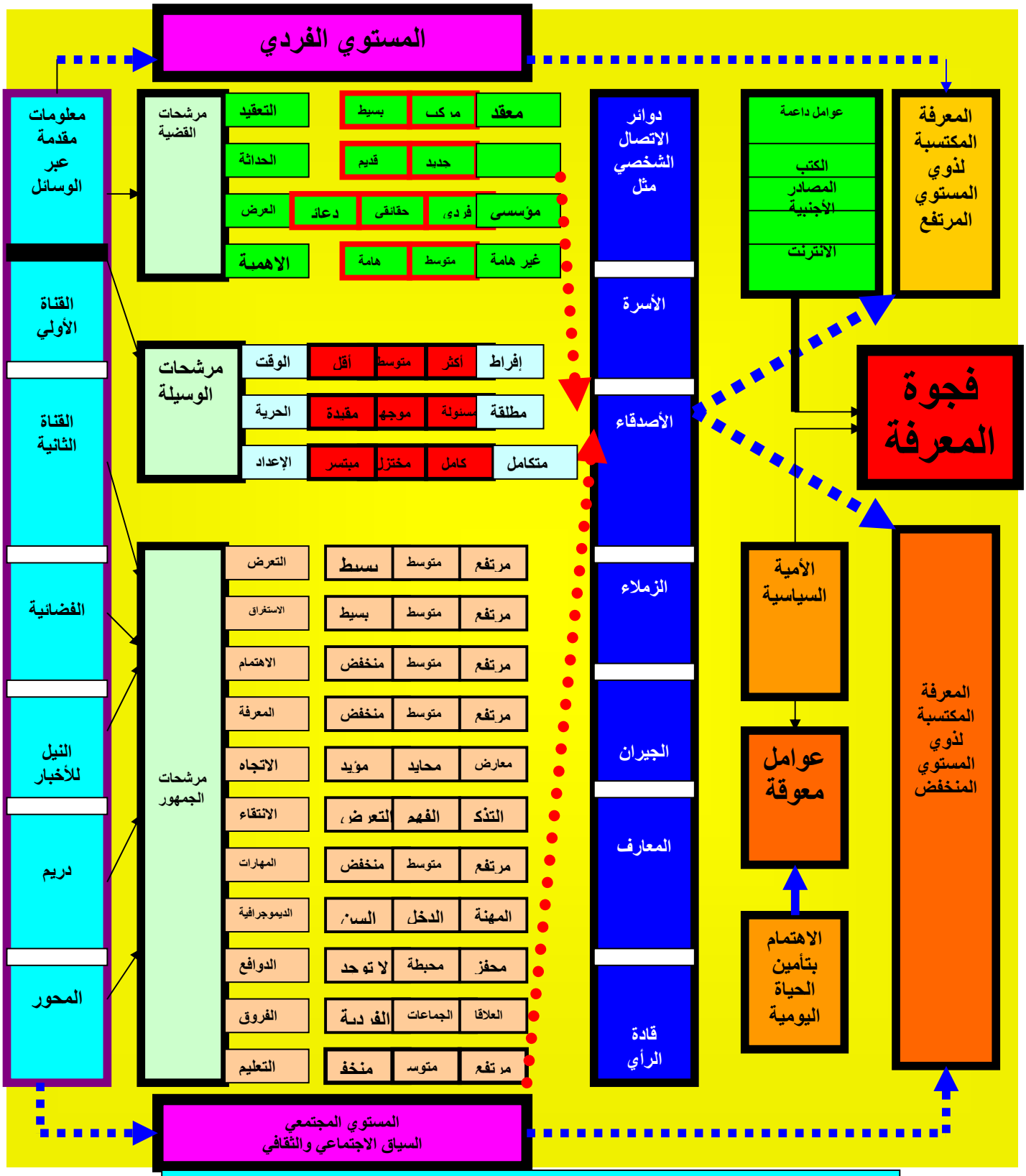

شكل رقم 1 الاطار النظري للدراسة : نموذج فجوة المعرفة بالتطبيق علي الدراسة

أولاً – العوامل المؤثرة فى حدوث فجوة المعرفة بالتطبيق على قضية التعديلات الدستورية :

يشرح النموذج وجود ثلاث مرشحات أساسية هى :

ا – مرشحات القضية : وتشمل :

- مدى صعوبة القضية : تم تقسيمها لأربع مستويات (بسيط ، مركب ، متشابك ، معقد) وتعد قضية التعديلات مركبة .
- مدى حداثة القضية : تم تقسيمها إلى قديم وجديد ومتجدد وتعد قضية التعديلات الدستورية جديدة
- طريقة عرض القضية : وتم تقسيمها حسب محورين إما موضوعى حقائقى أو دعائى متحيز ، وإما بشكل فردى أو مؤسسى . وفى الغالب تم العرض بشكل دعائى / فردى .
- مدى أهمية القضية : وهنا لابد من التفرقة بين الأهمية المفترضة والأهمية الفعلية ، وقد تقسم الأهمية لثلاث مستويات قليلة / متوسطة / مهمة ، وتعد قضية التعديلات من القضايا الهامة نظراً لتأثيرها المباشر وغير المباشر على حياة المواطنين ، ولكن هل تم إبراز هذا الجانب ؟ !

ب – مرشحات الوسيلة : وتشمل :

- الوقت الذى خصصته الوسيلة للقضية : وتم تقسيمه لأربع مستويات إما أقل مما هو مفترض أو حسب المفترض أو أكثر من المفترض أو حدث إغراق فى المعلومات .
- مدى حرية الوسيلة فى العرض : وتم تقسيمه لأربع مستويات وهى مقيدة / موجهة / مسئولة / مطلقة
- طريقة الإعداد : وتم تقسيمها لأربع مستويات هى مبتسرة / مختزلة / كاملة / شاملة ومتكاملة

ج – مرشحات الجمهور : وقد قسمها الباحث لإحدى عشر عاملاً كما يلى :

- مستوى التعرض : وتم تقسيمه لثلاث مستويات حسب القياس منخفض ومتوسط ومرتفع ، وقد اختلفت مستويات التعرض حسب القنوات .
- مستوى الاستغراق : وتم تقسيمه لأربع مستويات بسيط ومتوسط وكبير وكامل ، ويمكن قياس ذلك من خلال مدى الحرص والانتظام فى التعرض .
- مستوى الاهتمام : وهو متغير أساسى فى القياس سواء تعلق بالاهتمام السياسى بوجه عام أو بهذه القضية على سبيل التحديد . وتم تقسيمه إلى مرتفع ومتوسط ومنخفض .
- مستوى أو حجم المعرفة المسبقة : وهو متغير هام فى قياس طبيعة وسرعة الاستيعاب للمعلومات الجديدة ثم تقسيمه لأربع مستويات بسيط ومتوسط ومرتفع ومتميز .
- طبيعة الاتجاه المسبق : وتم تقسيمه إلى ثلاث مستويات إما محايد أو مؤيد للقضية أو معارض لها حسب اتجاهه وانتماءه السياسى .
- العمليات الانتقائية : وتشمل التعرض الاختيارى حسب الوسائل والإدراك الاختيارى والتذكير والقرار الاختيارى وهى عمليات أساسية فى التعرض للتليفزيون .
- مستوى المهارات الاتصالية : وتم تقسيمها إلى ثلاث مستويات منخفض ومتوسط ومرتفع حسب كب وطبيعة المهارات التى يتمتع بها .
- المتغيرات الديموجرافية : شملت السن والدخل والنوع والمهنة ، ورغم إدراج التعليم داخلها لكن حرص الباحث على التعامل معه كمتغير منفصل .
- دوافع الجمهور : تم تقسيمها على إما محبطة أو مشجعة أو محفزة أو أنه لا توجد دوافع على الاطلاق
- العوامل الشخصية : وتشمل الفروق الفردية والجماعات التى ينتمى إليها الفرد والعلاقات الاجتماعية والتحيزات الشخصية .
- المستوى التعليمى : وتم تقسيمه إلى ثلاث مستويات منخفض ومتوسط ومرتفع .

ثانياً – دوائر الاتصال الشخصى : وهى مجموعة هامة من العوامل والمؤثرات التى لا يمكن إغفال أثرها وقد تساهم فى التقليل أو حدوث الفجوة كالجماعات التى ينتمى إليها الفرد ويمارس الاتصال معها كالأسرة والجيران والمعارف والأقارب والزملاء وقادة الرأى .

ثالثاً – فئات الجمهور المستهدف :

وهذه الفئات تم تقسيمها إلى شريحتين أو فئتين :

أ – فئات الجمهور ذات المستوى المرتفع اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً :

وهذه الفئة تم وضع مقياس محدد لها لاعتبارها ذات المستوى المرتفع ويمكن لهذه الفئة أن تدعم من معارفها ومعلوماتها بتوافر مصادر أخرى متعددة لها مثل دوائر أوسع للاتصال الشخصى والكتب والدوريات والمصادر الأجنبية والإنترنت مما يقلل من إمكانية حدوث أى تشوه للمعلومات . وجدير بالذكر أن هذه الفئة تتعرض بدرجة ما لنقص فى المعلومات ولكنه لا يصل إلى حد الفجوة بسبب سرعة استجابتها واستيعابها للمعلومات .

ب- فئات الجمهور ذات المستوى المنخفض اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً :

ويتم قياسها على مقياس المستوى الاقتصادى الاجتماعى وهذه الفئة تتعرض لتشويه فى المعلومات ليس فقط بسبب المرشحات السابقة ولكن بسبب الأمية السياسية وانشغالها اليومى بتأمين دخلها ودخل ذويها وبالتالى تتعرض لحد أدنى من المعلومات الأمر الذى ينتج عنه حدوث الفجوة المعرفية .

رابعاً – مستويات حدوث الفجوة :

ويمكن أن نحدد من النموذج مستويين :

أ – المستوى الفردى : وهو غالب فى الحدوث

ب – المستوى المجتمعى : وخاصة بعد تطور تكنولوجيا الاتصال

نقد نموذج فجوة المعرفة :

1- رغم أهمية نظرية فجوة المعرفة إلا أنها لم تنجح فى أن تقدم لنا رؤية شاملة حسب النموذج المقدم ليفسر حدوث الفجوة المعرفية بالإضافة إلى أن تركيز أصحاب النظرية على الفجوة وأسباب حدوثها دون النظر إلى أسس وأساليب التغلب على هذه الفجوة [32] .

2- وهناك بعض من يرى أن تطور تكنولوجيا الاتصال يمكن أن يكون عاملاً ليس كما ذكرت النظرية مساعداً فى حدوث الفجوة بل فى التقليل منها من خلال اتاحة كم من المعلومات لا يستطيع الفرد العادى التوصل إليه بسبب نقص الحرية التى تعانى منها الوسائل التقليدية بعكس الإنترنت التى جاءت كناقدة حرة ، فمثلاً لا تستطيع حركة كفاية استخدام الوسائل التقليدية بعكس الاستخدام الموسع للإنترنت من المدونات المختلفة [33] .

3- هناك بعض المتغيرات التى أهملتها النظرية ولم تركز عليها مثل طبيعة وحجم تأثير الاتصال الشخصى من خلال الجماعات التى ينتمى إليها الفرد وخاصة قادة الرأى ، فقد تقوم هذه الجماعات بالتدخل إما بالدعم أو التغيير أو التشويه للمعلومات التى حصل عليها الأفراد [34] .

الاتجاهات الحديثة فى النموذج :

هناك اتجاهات جديدة تحاول إضفاء كثير من المتغيرات على النموذج منها :

1- محاولة دراسة أثر الاتصال الشخصى فى حدوث فجوة المعرفة .

2- الآثار المختلفة التى تحدثها فجوة المعرفة على المستوى الوجدانى والسلوكى للفرد .

نوع الدراسة :

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التى تسعى لرصد وتوصيف المعالجة الإعلامية لقضية التعديلات الدستورية فى التليفزيون المصرى وأثر هذه المعالجة على طبيعة ومعدل المشاركة السياسية للجمهور المصرى من خلال تحليل لطبيعة الأخبار والبرامج الإخبارية وبرامج الحوار المقدمة عبر قنوات التليفزيون المصرى فى القناة الأولى الرئيسية والثانية الأرضية وقنوات النيل للأخبار والفضائية المصرية الحكومية الفضائية وقناتى دريم والمحور الفضائيتين واللتان تعدان قنوات خاصة أو غير حكومية ، كما تبحث الدراسة فى اثر هذه المعالجة على معارف واتجاهات وسلوك الناخبين المصريين سواء بالتصويت أو عدمه فى الاستفتاء على هذه التعديلات أو بتكوين النية السلوكية نحو المشاركة المستقبلية فى أى عملية انتخابية . والدراسة تحاول تحليل طبيعة هذه العلاقة ومعرفة أثر العوامل والمتغيرات الوسيطة التى تؤثر فيها .

منهج الدراسة :

تم الاعتماد على كل من :

1- منهج المسح : وهو أكثر المناهج الملائمة لأغراض الدراسة ، وقد تم توظيف هذا المنهج فى شقيه الوصفى والتحليلى للوصول لطبيعة ومستوى العلاقة بين المعالجة الإعلامية لقضايا التعديلات وطبيعة ومستوى المشاركة السياسية . وفى إطار منهج المسح تم مسح الرسالة لعينة من الأخبار والبرامج الإخبارية والحوارية التى دارت حول الانتخابات ومسح عينة من الجمهور المصرى . ومنهج المسح يفيد فى التوصل إلى ما إذا كان هناك علاقات ارتباطية دالة بين المتغيرات أم لا بالإضافة لقياس شدة الارتباط بين هذه المتغيرات [35] .

2- المنهج المقارن : لإجراء مقارنات كمية وكيفية بين طبيعة المعالجة الإعلامية عبر الوسائل المختلفة وكذلك طبيعة العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة وأثر المتغيرات الوسيطة فى تحديد طبيعة ومستوى معارف واتجاهات وسلوك الجمهور وكذلك نواياه السلوكية المستقبلية نحو المشاركة السياسية

حجم وتوزيع عينة الدراسة التحليلية :

وتنقسم إلى :

ا – العينة الزمنية :

- حيث تم بدء التحليل يوم الثلاثاء 2006/12/26 ، وهو تاريخ إحالة السيد رئيس الجمهور خطاباً لرئيس مجلس الشعب حول ما سيتم تعديله من مواد ، حيث طلب الرئيس تعديل المواد أرقام (1 ، 4 ، 5 ، 12 ، 30 ، 33 ، 37 ، 56 ، 59 ، 62 ، 73 ، 74 ، 76 ، 78 ، 82 ، 84 ، 85 ، 88 ، 94 ، 115 ، 118 ، 127 ، 133 ، 136 ، 138 ، 141 ، 161 ، 173 ، 179 ، 180 ، 194 ، 195 ، 205) مع إضافة نص ينظم حماية الدولة من الإرهاب .

- فى 2007/11/6 انتهت اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجنة العامة بالمجلس من إعداد مشروع تقرير حول طلب الرئيس بعديل 34 مادة من الدستور .

- فى 2007/1/7 عرض التقرير على اللجنة العامة وتضمن موافقتها من حيث المبدأ .

- فى 2007/1/10 وافق مجلس الشورى بالإجماع على التعديلات الدستورية ، وأعلن رئيس المجلس رفع الموافقة للسيد رئيس الجمهورية مرفقًا بها مضابط الجلسات وإخطار مجلس الشعب بها ورفع رأى المجلس ومضابط الجلسات على من سيقومون بصياغة المواد المطروحة للإطلاع عليها ، وحضر الجلسة 230 عضواً من إجمالى 260 واعتذر 14 عن عدم الحضور وأرسلوا موافقتهم كتابية ليصبح عدد الموافقين 244.

- بدأت مناقشة التعديلات الدستورية فى مجلس الشعب وفقاً للتقرير المقدم من قبل اللجنة العامة فى 16 يناير وفى 17 يناير انتهت بالتصويت عليها بالموافقة من حيث المبدأ ثم تمريرها بعد ذلك للجنة التشريعية بمجلس الشعب لصياغة البنود المراد تعديلها ، واستمرت المناقشات 8 ساعات تحدث فيها 200 عضواً وانتهت المناقشات من حيث المبدأ بموافقة 361 عضواً ورفض 102 عضواً وهم 88 من الأخوان و 10 مستقلين و21 وفد جبهة نعمان جمعة و1 تجمع و1 وطنى .

- فى 1/4 طلب مرصد حالة الديمقراطية حضور مناقشات التعديلات بصفته مراقباً ولم يتلق أى تعليق لا بالقبول ولا بالرفض .

- استغلت الجماعة الإسلامية وجودها بالقرب وسيطرتها على نقابة الأطباء التى أعلنت عن رؤيتها للتعديلات الدستورية فى اجتماع لها فى 12 يناير 2006 وجاء معرباً عن موقف الإخوان الرافض لها .

- أرسل القضاة خطاباً للرئيس فى 9 يناير وطلبوا من الرئيس أن يرشح من يراه للمداولة مع النادى فى شأن التعديلات الدستورية التى تم طرحها أمام مجلس الشعب والشورى وأعلنوا موقفهم من التعديلات فى 20 يناير فى ندوة لهم بالنادى الشهرى وانتقدوا المادة 88 ، 76 ، 73.

- تم الاستفتاء على تعديل هذه المواد فى يوم الاثنين 26 مارس 2007

- بناء على ما سبق تم تحديد العينة بثلاث شهور بدءاً من 2006/12/26 وحتى 2007/3/25.

ب- عينة الأسماء والموضوعات :

تم تحديد إطار العينة فى كل من :

أ- نشرة الأخبار الرئيسية المقدمة الساعة التاسعة على القناة الأولى والثامنة على القناة الفضائية والنشرة المسائية على قناة النيل للأخبار وأحداث 24 ساعة .

ب- التغطية الحية أو المسجلة لجلسات مجلس الشعب الخاصة بمناقشة التعديلات وعددها 12 جلسة وتم إدراجها فى إطار البرامج الحوارية بحسب عدد المواد التى تتم مناقشتها .

ج- البرامج الإخبارية على القناتين الأولى والثانية والفضائية وقناة النيل للأخبار

د – برامج الحوار التى تبث على القنوات الأولى والثانية والنيل للأخبار والفضائية ودريم والمحور مع استبعاد الأخبار المتكررة نصاً .

وقد بلغ حجم العينة الاجمالى 828 خبر وفقرة فى البرامج الحوارية وتوزعت العينة كما يلى :

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة التحليلية

المواد القنوات	عدد الأخبار	% لعدد للاخبار	تكرار زمن الاخبار	% لزمن الاخبار	عدد الفقرات	% لعدد الفقرات	تكرار زمن الفقرات	% لزمن الفقرات	اجمالي عدد الأخبار والفقرات	نسبة الاخبار والفقرات	اجمالي زمن الاخبار والفقرات	نسبة زمن الاخبار والفقرات
الأولى الأرضية	106	17.5	211	20.4	34	15.2	113	18.1	140	16.9	324	19.5
الثانية الأرضية	94	15.5	194	18.7	26	11.6	98	15.7	120	14.5	292	17.6
الفضائية المصرية	58	9.6	97	9.4	18	8	44	7.1	76	9.2	141	8.5
النيل للأخبار	346	57.3	534	51.5	58	25.9	134	21.5	404	48.8	668	40.2
دريم	-	-	-	-	42	18.7	115	18.5	42	5	115	6.9
المحور	-	-	-	-	46	20.5	119	19.1	46	5.5	119	7.2
الاجمالى	604	100	1036	100	224	100	623	100	828	100	1659	100

وقد رأى الباحث أن الاقتصار على التليفزيون المصرى سوف يتيح تحقيق ما يلى :

1- الوصول لعينة الجمهور العادى ممن يطلق عليه "المواطن البسيط" وهو الذى يتوافر له الحد الأدنى البسيط من المعرفة بمجريات الأحداث .

2- جميع القنوات التى خضعت للدراسة يمكن رؤيتها دون تشفير لأنها متاحة على القنوات الأرضية كالأولى والثانية أو الفضائية مثل الفضائية المصرية والنيل للأخبار ودريم والمحور

3- رغم أن الصحف لها الدور الأهم فى وصول المعلومات وخاصة السياسية منها إلا أنها تتطلب المستوى التعليمى والثقافى بوجه عام والثقافة السياسية بوجه خاص ، وهذه الفئة قد تصل لمعلوماتها إما من خلال الصحف أو الإنترنت أو المصادر السياسية المتخصصة .

4- الاقتصار على قنوات التليفزيون المصرى يسمح بوجود نظرة موضوعية حاكمة لقياس فجوة المعرفة باعتبار أننا نقيس مصدراً واحداً بقنواته المختلفة على شريحة محددة من الجمهور المصرى .

5- سمح هذا الاختيار للعينة بتمثيل القنوات من حيث معايير ثلاثة :

أ – الملكية الحكومية : فى الأولى والثانية والنيل والفضائية مقابل الملكية الخاصة بدريم والمحور.
ب – نمط البث : ما بين أرضى فى الأولى والثانية وفضائى فى بقية القائمة .
ج – طبيعة المحتوى : ما بين متخصص فى النيل للأخبار ومتنوع دون أخبار فى دريم والمحور ومفتوح عام فى الأولى والثانوية والفضائية .
6 – الاقتصار على فترة التحليل المحددة يسمح بقياس أثر التليفزيون فى فترة ذروة التركيز والتى تشمل الإعلان الرسمى عن التعديلات على يوم التصويت عليها .
7- تضمين العينة كافة المواد التى تناولت هذه التعديلات من أخبار ومناقشات وحوارات يسمح بقياس كل من المواد الاخبارية ومواد الرأى .
8- عينة المضمون يجمعها إما التوجه الحكمى أو المستقل (مجازاً) وإن كان خاضعاً لتوجهات الحكومة ، وبمعنى أدق ليس هناك تياراً معارضاً وبالتالى هناك ما يشبه الاتساق فى مصدر الحصول على المعلومات من التليفزيون ، الأمر الذى يسمح بدقة قياس فجوة المعرفة فى حالة حدوثها .

عينة الدراسة الميدانية :

تم الاعتماد على عينة عشوائية متعددة المراحل فى كل من الوجه البحرى والقبلى وبلغ قوام العينة 500 مفردة ، وقد عمد الباحث لاختيار الوجهين البحرى والقبلى نظراً لأن أغلب الدراسات تمت على جمهور القاهرة الكبرى ، فضلاً عن وجود فرص لجمهور القاهرة نحو التعرض لوسائل أكثر سواء كانت صحفية أو إذاعية أو تليفزيونية ، بالإضافة إلى رغبة الباحث فى اختبار الفجوة لدى الفئة ذات المستوى الاقتصادى الاجتماعى المتوسط والتى تمثل الغالبية العظمى من شرائح الجمهور المصرى والتى تتواجد بشكل أكبر فى كل من الوجه البحرى والقبلى . وقد تم اختيار العينة كما يلى :

1- تم كتابة اسماء جميع محافظات الوجه البحرى والقبلى وتم الاختيار العشوائى فكانت محافظة المنيا فى القبلى والدقهلية فى البحرى .
2- كتابة أسماء جميع المراكز وتم سحب مركزين عشوائيين فكانا مركز مدينة المنيا ومركز مدينة المنصورة .
3- تم كتابة أسماء المناطق والشوارع الرئيسية التابعة لمركزى المنيا والمنصورة فكان الاختيار العشوائى لشارع الجامعة فى المنصورة وشارع الخلفاء الراشدين بالمنيا بمنطقة أرض سلطان .
4- تم تحديد نقاط تجمع داخل هذه الشوارع ومقابلة أفراد العينة باختيار منزل وإضافة رقم 3 مع تنويع الدور والشقة فى كل بناية .
5- صاحب الباحثين بعض أفراد من جمعية تنمية المجتمع المحلى والمجلس المحلى حتى يمكن تأمين عملية جمع البيانات .
6- تم وضع سؤال ترشيحى فى البداية حول المعرفة بمبادئ القراءة والكتابة باعتبارها مؤشراً لعملية الاهتمام السياسى نظراً لارتفاع نسب الأميين بهذه المحافظات .
7- توزعت العينة ديموجرافياً حسب المتغيرات التالية :

جدول رقم (2)توزيع عينة الدراسة الميدانية

النوع	التكرار	النسبة
ذكور	262	52.4
إناث	238	47.6
المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
منخفض	314	62.8
مرتفع	186	37.2
المستوى الاجتماعي	التكرار	النسبة
منخفض	298	59.6
مرتفع	202	40.4
السن	التكرار	النسبة
30 – 18	232	46.4
45 – 31	141	28.2
45 فأعلى	127	25.4
الانتماء الحزبى	التكرار	النسبة
نعم	102	20.4
لا	398	79.6
امتلاك بطاقة انتخاب	التكرار	النسبة
نعم	138	27.6
لا	362	22.4
الاجمالى	500	100
النوع	التكرار	النسبة
ذكور	262	52.4
إناث	238	47.6
المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
منخفض	314	62.8
مرتفع	186	37.2
المستوى الاجتماعى	التكرار	النسبة
منخفض	298	40.4
مرتفع	202	59.6
السن	التكرار	النسبة
30 – 18	232	46.4
45 – 31	141	28.2
45 فأعلى	127	25.4
الانتماء الحزبى	التكرار	النسبة
نعم	102	20.4
لا	398	79.6
امتلاك بطاقة انتخاب	التكرار	النسبة
نعم	138	27.6
لا	362	72.4
الاجمالى	500	100

فروض الدراسة التحليلية :

الفرض الرئيسى الأول : هناك اختلافات جوهرية فى طبيعة المعالجة الإعلامية لقضية التعديلات الدستورية باختلاف عدد من المتغيرات الخاصة بالوسيلة (نمط الملكية – نمط البث – طبيعة المضمون) على النحو التالى :

أ – تميل القنوات الحكومية (الأولى والثانية والفضائية والنيل للأخبار) لعرض قضية التعديلات بأسلوب دعائى بينما تميل القنوات الخاصة (دريم والمحور) لعرض القضية بأسلوب حقائقى

ب – تميل القنوات الأرضية لعرض القضية بأسلوب يعكس وجهة نظر طرف واحد هو الحكومة بينما تميل القنوات الفضائية لعرض القضية بأسلوب يعكس وجهتى نظر

ج - تميل القنوات العامة لعرض القضية بأسلوب المعرفة العامة بينما تميل القنوات المتخصصة (النيل للأخبار) لعرض القضية بأسلوب المعرفة المتعمقة .

الفرض الرئيسى الثانى : هناك فروق جوهرية فى طبيعة الضيوف الذين تستضيفهم برامج الرأى والحوار فى القنوات الحكومية مقابل الخاصة حيث تميل القنوات الحكومية لاستضافة أعضاء الحزب الوطنى والوزراء والمسئولين بالحكومة بينما تميل القنوات الخاصة لتنويع الضيوف من داخل وخارج الحكومة والمواقع الرسمية .

ثانياً – فروض الدراسة الميدانية :

1- هناك اختلافات جوهرية فى درجة المعرفة بقضية التعديلات الدستورية (عامة أو سطحية ومتعمقة) باختلاف القنوات التى يتم الاعتماد عليها .
2- هناك اختلافات جوهرية فى طبيعة ومستوى الاتجاه نحو قضية التعديلات الدستورية باختلاف نوعية القنوات التى يتم الاعتماد عليها .
3- هناك اختلافات جوهرية فى درجة المشاركة باختلاف مستوى المعرفة حيث تزيد لدى ذوى المعرفة المتعمقة أكثر من العامة أو السطحية
4- هناك اختلافات جوهرية فى درجة المشاركة فى الاستفتاء على قضية التعديلات الدستورية باختلاف الاتجاه نحو القضية ذاتها .
5- هناك اختلافات جوهرية فى النية السلوكية المستقبلية باختلاف مستوى المعرفة حيث تزيد احتمالية المشاركة لدى ذوى المعرفة المتعمقة أكثر من العامة أو السطحية .
6- هناك اختلافات جوهرية فى مستوى المعارف السياسية لدى الجمهور باختلاف العوامل الديموجرافية (النوع – السن – المستوى التعليمى والاقتصادى – الانتماء الحزبى).

متغيرات الدراسة التحليلية : تم تمثيل المتغيرات التالية فى الدراسة التحليلية :

أ- نمط الملكية	ب- نمط البث	ج – طبيعة المحتوى	د – نوع المحتوى
- حكومى	- أرضى	- عام	- أخبار
- خاص	- فضائى	- متخصص	- مواد رأى ومناقشات

متغيرات الدراسة الميدانية :

المتغير المستقل	المتغيرات الوسيطة	المتغير التابع
التعرض لحملة التعديلات الدستورية فى التليفزيون المصرى	تشمل 4 متغيرات ديموجرافية والانتماء الحزبى وامتلاك بطاقة وهى : 1- النوع (ذكور – إناث) 2- المستوى الاقتصادى 3- المستوى التعليمى 3- السن (شباب – ناضجين – كبار) 4- الانتماء الحزبى (ينتمى – لا ينتمى) 5- امتلاك بطاقة (يمتلك – لا يمتلك)	مستوى المعرفة بالحملة مستوى الاتجاه نحو الحملة السلوك تجاه الحملة الاتجاه المستقبلى نحو المشاركة السياسية

أدوات جمع البيانات :

تم الاعتماد على الأداتين التاليتين :

أولاً – تصميم استمارة تحليل مضمون مقننة :

احتوت الاستمارة على جانبين الأول : لقياس المحتوى الإخبارى فى القنوات والثانى لقياس محتوى برامج الرأى والمناقشات . **وفيما يلى الخطوات المنهجية لتحليل المضمون :**

1- تم تحديد فروض الدراسة التحليلية

2- فئات التحليل : تم تصميم الاستمارة من **جزأين تضمن الجزء الأول المحتوى الأخبارى ويشمل الفئات التالية :**

- تاريخ البث
- اسم القناة
- نوع الخبر
- طول الخبر
- هدف الخبر
- القيم الاخبارية الواردة بالخبر
- مدى مصاحبة الخبر لمادة مصورة
- طبيعة المادة المصورة
- مدى التحيز فى الخبر
- أسلوب كتابة الخبر
- مدى البساطة والتعقيد فى الخبر
- الأسماء الوارد ذكرها فى الخبر
- مدى احتواء الخبر على آراء
- زمن المادة المصورة بالخبر
- البراهين والأدلة المستخدمة
- مستوى المعرفة

أما الجزء الثانى فيتضمن الفئات التالية :

- تاريخ البث
- اسم القناة
- اسم البرنامج
- مدة البرنامج
- موضوع البرنامج
- هدف البرنامج
- القيم التى يركز عليها
- البراهين والأدلة المستخدمة
- مدى مصاحبة البرنامج لمادة مصورة
- نوعية المادة المصورة
- زمن المادة المصورة
- مدى استضافة ضيوف
- نوعية الضيوف
- نوع مراكز الضيوف

- انتماءات الضيوف
- مدى عرض وجهة نظر واحدة أو وجهتين
- مستوى المعرفة المقدمة
- اسلوب عرض البرنامج
- مدى الموضوعية فى طرح البرنامج

3- وحدات التحليل : تم الاعتماد على الوحدات التالية :
- وحدة الزمن لقياس طول الخبر وفقرات البرنامج .
- وحدة الخبر لتحليل المادة الاخبارية
- وحدة الفقرة لتحليل فقرات البرامج وتغطية مجلس الشعب

ثانياً – استمارة الدراسة الميدانية :
تم تصميم استبانة مقننة لقياس طبيعة ومستوى معارف واتجاه الجمهور نحو قضية التعديلات الدستورية وتنوعت اسئلة الاستمارة ما بين مغلقة ومفتوحة ومقياسية لضمان دقة القياس لمعرفة آراء الجمهور .

أساليب القياس فى الدراسة التحليلية :
1- تم وضع مقياس تجميعى لإبراز مدى اهتمام القنوات بعرض أخبار وموضوعات حملة التعديلات الدستورية تضمن (مدى الورود بالنشرة – التنويه عنها فى عناوين الأخبار – ترتيب الخبر – وجوده على شريط الأخبار – مدة الخبر – مدى وجود صور – مدى وجود أدلة مدعمة – مدى وجود تقارير اخبارية أو صور حية .
2- تم وضع مقياس تجميعى لإبراز مدى اهتمام البرامج الاخبارية والحوارية بعرض قضية التعديلات الدستورية تضمن (مدى التنويه عن القضية – الأجزاء التى تم التنويه عنها – مدى وجود مادة مصورة – نمط البث – الزمن المتاح لكل ضيف - نوعية الاسئلة – مدى الاختلاط فى وجهات النظر ، إبراز آراء الجمهور سواء بالمقابلة أو البريد أو التليفون – استضافة رموز وشخصيات معارضة)
3- تم وضع مقايس للاسلوب الدعائى تضمن (نوعية الكلمات المستخدمة – نوعية الأوتار – نوعية الصور – نوعية الشخصيات – نوعية القيم – هدف الخبر أو الفقرة).
4- تم وضع مقياس للأسلوب الحقائقى تضمن (طبيعة المعلومات المقدمة – كم المعلومات المقدمة – هدف المعلومات المقدمة – مدى توضيح الجانب الإجرائى فى الموضوعات المقدمة) .
5- تم وضع مقياس للمعرفة العامة أو السطحية تضمن (بدء المعرفة بالتعديلات – حجم المعرفة بالمواد المعدلة – فهم التعديلات)
6- تم وضع مقياس المعرفة المتعمقة تضمن مقياس تجميعى مركب شمل إلى جانب النقاط الثلاث السابقة كل من :
- معرفة موقف التيارات المختلفة من التعديلات
- المعرفة بعدد المواد التى تم تعديلها
- معرفة فلسفة هذه التعديلات
- المعرفة ببعض أرقام المواد المعدلة
- معرفة رد فعل مجلس الشعب على التعديلات
- المعرفة بلجنة التعديلات
- المعرفة بنتائج الاستفتاء على التعديلات
- أى معلومات أخرى يضيفها المبحوث

أساليب القياس فى الدراسة الميدانية :

عمد الباحث فى اساليب القياس إلى ما يلى :

1- التركيز على قياس المعالجة الإعلامية فى قضية واحدة محددة وهى التعديلات الدستورية للمواد ال 34 حتى تكون القضية محل الدراسة محددة زمنياً ومكانياً وموضوعياً .
2- التركيز والاقتصار على التليفزيون بحكم أنها الوسيلة المتاحة للجميع وخاصة محدودى الثقافة وغير القادرين على شراء الصحف خاصة فى قضية يختلف تناولها باختلاف الاتجاه الفكرى والأيديولوجى وبالتالى رغب الباحث فى توحيد الوسيلة حتى لا تكون الفجوة راجعة على هذه الاختلافات .
3- القناة الأولى والثانية والفضائية الأولى والمحور ودريم قنوات متاحة للجميع وحتى لمن لا يمتلك طبق استقبال ، فالوصلات الخلسة متاحة ويمكن التعرض للقنوات بسهولة خاصة أنها فى مقدمة الباقات المعروضة سواء بشكل رسمى أو غير رسمى .
4- التطبيق على عينة من المصريين العاديين ليست من النخبة بهدف قياس المستوى الحقيقى لمعارفها ومعلوماتها ، وقد اشترط الباحث فقط القراءة والكتابة حتى يضمن توافر الحد الأدنى اللازم للتفاعل والمشاركة .
5- تم قياس المعرفة بالتعديلات من خلال مقياس تجميعى مركب شمل النقاط التالية : بدء المعرفة بالتعديلات ، حجم المعرفة بالمواد المعدلة ، فهم التعديلات من إلى ، معرفة موقف التيارات من التعديلات ، المعرفة بعدد المواد المعدلة ، معرفة فلسفة وهدف التعديلات ، معرفة بعض ارقام المواد المعدلة ، معرفة رد فعل مجلس الشعب على التعديلات ، المعرفة بلجنة التعديلات ، المعرفة بتاريخ الاستفتاء على التعديلات ، المعرفة بنتيجة الاستفتاء على التعديلات ، أى معلومات أخرى . وتم حساب الأبعاد 1 ، 2 ، 3 فى مقياس المعرفة البسيطة أو السطحية ومن 4 – 12 فى مقياس المعرفة المتعمقة .
6- تم قياس المشاركة من خلال : البعد المباشر وهو المشاركة فى الاستفتاء على تعديلات الدستور وهو السلوك الفعلى ، البعد غير المباشر وهو النية السلوكية وتم قياسها من خلال مقياس تجميعى تضمن مدى الاهتمام بالسياسة والاهتمام بمتابعة الموضوعات السياسية والانتظام فى متابعة الموضوعات السياسية ، والاهتمام بمناقشة الموضوعات السياسية ، وملكية بطاقة انتخابية ، والاهتمام بعضوية الأحزاب السياسية والنية المستقبلية للمشاركة فى التصويت ، والنية المستقبلية للترشيح .
7- تم استخدام عدداً من المقاييس كما يلى :

ا – **مقياس التمييز الدلالى :** لمعرفة الاتجاه نحو المعالجة الإعلامية لقضية التعديلات كما يلى:

واضحة	7	6	5	4	3	2	1	غامضة
متسقة	7	6	5	4	3	2	1	متضاربة
كاملة	7	6	5	4	3	2	1	ناقصة
متنوعة	7	6	5	4	3	2	1	جامدة/ثابتة
محفزة	7	6	5	4	3	2	1	محبطة
جذابة	7	6	5	4	3	2	1	مملة
موضوعية/متوازنة	7	6	5	4	3	2	1	متحيزة
مشجعة على المشاركة	7	6	5	4	3	2	1	منفرة

ب – **مقياس ليكرت :** من خلال عدد من الجمل لقياس اتجاه الجمهور نحو المعالجة الإعلامية كما يلى :

التليفزيون قدم قضية التعديلات بطريقة متكاملة	موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض جداً
بصراحة أنا مافهمتش أى حاجة من اللى قدمها التليفزيون	موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض جداً
اللى تابع قضية التعديلات يقدر يفهم ابعادها وهدفها	موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض جداً
عرض القضية كان بيتم بطريقة الدعاية أكثر منها العرض المنطقى	موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض جداً
الحقيقة الفضل للتليفزيون فى عرض وتوضيح القضية	موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض جداً
بصراحة التليفزيون مكانش موفق ابداً فى عرض القضية	موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض جداً
أنا اعتمدت على التليفزيون المصرى بشكل أساسى	موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض جداً
أنا عن نفسى لجأت لقنوات ووسائل ثانية	موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض جداً

3- تم استخدام الاسلوب الإسقاطى لقياس النية السلوكية فى المشاركة السياسية القادمة كما يلى:
- بصراحة أحسن حاجة الواحد يعملها فى أى انتخابات قادمة أنه .....
- تجربة الاستفتاء اللى فاتت علمتنى أن .....
- الناس اللى بيعطوا اصواتهم دول .....
- عملية أن أنا أصوت فى الانتخابات القادمة دى .....
- أنا شفت بعينية فى الانتخابات اللى فاتت حاجات خلتنى .....
- بصراحة أنا حاسس أن صوتى .....
- الحقيقة اللى بيقعد فى بيته وما بيديش صوته .....
- أنا ناوى فى الانتخابات القادمة إنى .....

الصدق والثبات فى الدراسة التحليلية :

تم قياس الصدق من خلال ما يلى :

1- تصميم استمارة الدراسة التحليلية بعد مراجعة عدد كبير من الدراسات السابقة فى ضوء فروض الدراسة .
2- عرض الدراسة على عدد من المحكمين والخبراء فى المجال القانونى والإعلامى * .
3- تم إجراء التعديلات التى أقرها المحكمون .
4- تم إجراء اختبار الصدق تبعاً لقانون $\frac{\text{ن} \times \text{ن} - 1}{2}$ ما بين الباحث وثلاثة آخرين وجاء متوسط قياس الصدق 96% وهو مرتفع ، وإن كان فى جزء الأخبار وصل على 98% وجزء البرامج الحوارية والإخبارية 94% .
5- تم إجراء الثبات بإعادة تحليل 5% من استمارات التحليل بأسلوب الاختبار المنشطر وكانت النتيجة 92% وهو معامل ثبات مرتفع يدل على صلاحية الاستمارة للتطبيق .

الصدق والثبات فى الدراسة الميدانية :

تم تحقيقه من خلال اتباع ما يلى :

1- تصميم الاستمارة فى ضوء أهداف وفروض الدراسة .
2- عرض الاستمارة على ذات المحكمين وإجراء التعديلات
3- تم اجراء اختبار قبلى Pre-test للاستمارة على عينة شملت 30 مفردة من المجتمع الأصلى للدراسة ولم يتيسر للباحث إجرائها فى المنيا فتم إجراؤها فى المنصورة .
4- تم قياس الثبات بإعادة تطبيق الاستمارة على عدد من الأفراد بلغ 3% بأسلوب اختيار أسئلة معينة وسؤاله عنها ومنها اتجاهه نحو الحملة ونيته السلوكية للتصويت مستقبلاً ، وقد ثبت أن هذا المعامل قد وصل إلى 0.93 وهو معامل ثبات مرتفع يدل على صلاحية المقياس للتطبيق .

اجراءات ضبط الجودة فى الدراسة التحليلية :

تم ضبط الجودة من خلال :

1- طرح وتوصيف الفئات بأسلوب جامع مانع .
2- تدريب الباحثين بشكل دقيق وتفصيلى على فئات ووحدات التحليل
3- تزويد الباحثين بدليل للتعريفات الاجرائية خاصة أن هناك الكثير من الفئات والمصطلحات الجدلية التى قد تختلف حولها وجهات النظر .

اجراءات ضبط الجودة فى الدراسة الميدانية :

1- تم تدريب الباحثين ومشرفى جمع البيانات وتطبيق معايير الاتساق الداخلى Internal Consistency على الاستمارات وبناء على ذلك تم استبعاد 21 استمارة .
2- تم الحصول على خرائط للشوارع الرئيسية التى تم التطبيق بها .
3- تم الاستعانة ببعض الافراد من المجلس المحلى وجمعيات تنمية المجتمع فى إرشاد الباحثين بحيث نضمن تماماً عشوائية العينة .
4- تم توضيح هوية الباحثين وهدف الدراسة بشكل عام بحيث لا يعطى المبحوثين أية اجابات ظناً أن الباحثين من الجهاز الحكومى أو الدولة .
5- تم قياس الاتجاه الخاص بالمبحوثين بأكثر من وسيلة وتم مقارنة النتائج ببعضها البعض واستبعدت مرة أخرى 9 استمارات ثبت عدم التوافق فيما بينها فى نتائج الإجابة رغم أنها تقتبس نفس الأبعاد والمحددات .
6- تم مراجعة الاستمارة مرتين كما يلى :
- مراجعة ميدانية أثناء وبعد جمع البيانات من الميدان .
- مراجعة مكتبية قبل التكويد وإدخال البيانات والتحليل الاحصائى .

نتائج الدراسة :

أولاً – نتائج الدراسة التحليلية :

الفرض الأول :

تم تحديد المعالجة الإعلامية بالقالب الفنى سواء أخبار أو مواد رأى مقدمة فى البرامج الحوارية وكذلك أسلوب عرض قضية التعديلات الدستورية من حيث طريقة أو أسلوب عرض القضية إما حقائقى أو دعائى ، ومدى عرض وجهة نظر واحدة أو اثنين ومستوى المعارف المقدمة عامة أم متعمقة ومدى موضوعية العرض ونوعية الضيوف .

وقد ثبت بالفعل وجود فروق جوهرية فى المعالجة بين القنوات كما يظهرها الجدول رقم (3) كما يلى:

جدول رقم (3)

اختبار F لمعنوية الفروق بين القنوات فى المعالجة الإعلامية من حيث

أ) نوع المحتوى (أخبار أو برامج حوارية **)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	2.42	5	0.485	2.478	0.031
داخل المجموعات	160.97	822	0.196		
الاجمالى	163.4	827			

ب) طريقة العرض (حقائقى أم دعائى)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	15.5	5	3.106	5.32	0.000
داخل المجموعات	479.9	822	0.584		
الاجمالى	495.47	827			

ج) مدى عرض وجهة نظر واحدة أو وجهتين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	16.8	5	3.365	5.65	0.000
داخل المجموعات	489.5	822	0.596		
الاجمالى	506.4	827			

د) أسلوب العرض بشكل عام أم متعمق

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	14.4	5	2.898	4.886	0.000
داخل المجموعات	487.5	822	0.593		
الاجمالى	501.9	827			

هـ) الموضوعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	11.8	5	2.377	3.971	0.001
داخل المجموعات	492.1	822	0.599		
الاجمالى	504.01	827			

و) نوعية الضيوف

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	15.46	5	3.093	5.242	0.000
داخل المجموعات	484.9	822	0.590		
الاجمالى	500.4	827			

ومن الجدول رقم (3) يتضح وجود فروق جوهرية فى كل عناصر المعالجة الإعلامية فيما عدا القالب الفنى او نوع المحتوي وبالتالى تثبت صحة الفرض الأول للدراسة التحليلية . وبالطبع يطرح ذلك نتيجة اساية وهي ان نمط ملكية القناة وطبيعتها سواء عامة او متخصصة ونمط بثها سواء ارضي او فضائي لا يعد عنصرا خاصا بتصنيف القناة فقط وانما يمتد ايضا الي المضمون الذي تقدمه القناة وطريقة واسلوب العرض ونوعية الضيوف ومدي الموضوعية باعتبار ان:

القنوات الفضائية اكثر حرية من الارضية

القنوات الخاصة اكثر حرية من الحكومية

القنوات المتخصصة اكثر حرية وجراة في عرض الموضوعات من القنوات عامة المحتوي بحكم تعمقها في تناول المحتوي . وبالطبع هناك بعض الاستثناءات لهذه الافتراضات لا ترجع لوجود هذه القنوات فقط بل باعتبار عناصر المنافسة الاعلامية لاخري سواء من جانب قنوات منافسة كالجزيرة او من جانب وسائل اخري منافسة كالصحف المستقلة والمعارضة.

الفرض الثانى :

جدول رقم (4)
العلاقة بين القناة وطريقة العرض (حقائقية أم دعائية)

طريقة العرض / القناة	حقائقى	دعائى	يجمع بينهما	الاجمالى
الأولى	31	57	52	140
الثانية	34	40	46	120
الفضائية	14	19	43	76
النيل	78	139	187	404
دريم	1	15	26	42
المحور	16	18	12	46
الاجمالى	174	288	366	828

كا المحسوبة 30.8 > كا الجدولية عند درجة حرية 10 ومستوى معنوية 0.001 معامل التوافق 0.2

تم تحديد طريقة أو أسلوب عرض القضية بجانبين إما حقائقى بحيث يركز على الحقائق والمعلومات والأرقام والأدلة أو دعائى يطغى عليه جانب الدعاية للموضوع والتأييد لقرار الرئيس بالقيام بالتعديلات الدستورية .

وقد ثبت أن قيمة كا2 المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يؤكد وجود علاقة بين المتغيرين بلغت قوتها 0.2 باستخدام معامل التوافق حيث أن هناك بعض الخلايا أقل من 5 تم حساب معامل بيرسون واتضح أن قيمته 0.2 مما يؤكد وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين مما يثبت صحة الفرض الثانى (أ) للدراسة التحليلية .

وقد ثبت أن جميع القنوات يطغى عليها الجانب الدعائى بنسب مختلفة ، ويمكن تفسير ذلك فى إطار سيطرة الدولة على النظام الإعلامى بوجه عام والتليفزيون بوجه خاص سواء بالملكية العامة أو بإعطاء توجهات وإرشادات معينة لقناة دريم والمحور ، كما يمكن تفسير ذلك فى ضوء السيطرة العامة للحزب الوطنى ورموزه وضيوفه وقيامهم بالدعاية والترويج لهذا القرار باعتبار أن الرئيس مبارك فى الوقت نفسه هو الرئيس الأعلى للحزب . وتعكس هذه النتيجة ان التفاوت في طبيعة ومستوي الحرية المتاحة للوسائل هامشية او محدودة وهي في الاغلب الاعم تتعلق بطريقة واسلوب العرض اكثر منها بالسماح باختراق حدود سياسية معينة ولكن مما

يثير التساؤل ان قناة النيل للاخبار وهي القناة المصرية الفضائية المتخصصة من المفترض ان تكون اكثر موضوعية وتوازنا في عرض الاراء والتوجهات والحقائق الخاصة بالتعديلات ولكنها جاءت دعائية أكثر منها حقائقية او موضوعية. ولعل ذلك يمكن ان يفسر انخفاض نسب التصويت في التعديلات الدستورية حيث يمكن ان يكون الاسلوب الدعائي قد احدث حالة من التشبع والاحساس بعدم جدوي هذه التعديلات بسبب غلبة الطابع الدعائي عليها.

جدول رقم (5)
العلاقة بين القناة ونوع المعرفة المقدمة عن القضية (عامة أم متعمقة)

نوع المعرفة / القناة	عامة	متعمقة	تجمع بينهما	الاجمالى
الأولى	52	31	57	140
الثانية	47	35	38	120
الفضائية	43	14	19	76
النيل	184	80	140	404
دريم	23	1	18	42
المحور	13	19	14	46
الاجمالى	362	180	286	828

كا المحسوبة 33.2 > كا الجدولية عند درجة حرية 10 ومستوى معنوية 0.000 معامل التوافق 0.2 ، معامل بيرسون 0.2

تبين من الجدول السابق أن قيمة كا2 المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يؤكد وجود علاقة ارتباطية بين القنوات ونوع المعرفة المقدمة ، فالمعرفة العامة تغلب على جميع القنوات باستثناء المحور وذلك بنسب مختلفة . وقد بلغت قوة العلاقة 0.2 مما يشير لارتباط إيجابى متوسط لحد ما بالنظر لانخفاض مستوى المعنوية وهذا يؤكد صحة الفرض الثانى (ب) للدراسة التحليلية .

ولعل زيادة المعرفة العامة بدرجة أكبر من ضعف المعرفة المتعمقة يؤكد إمكانية واحتمالية حدوث الفجوة المعرفية لدى الجمهور ، فأغلب ما تم التعرض له كان معارف عامة من الصعب أن تقود إلى تحديد الاتجاه والتأثير فى النوايا السلوكية . وتفسر النتيجة السابقة ايضا الجانب السلوكي المتمثل في انخفاض نسب التصويت والمشاركة حيث تكونت لدي الجمهور – المهتم- افكارا ومعارف عامة أكثر منها متعمقة مما قد لا يسمح بتكوين خلفية معرفية قوية تمكن الجمهور من فهم حقيقة وابعاد واسباب ونتائج ومبررات ما يحدث بطريقة تمكنه من المشاركة خاصة في ضوء تزايد هموم المواطنين بأعبائهم الاقتصادية والاجتماعية.

جدول رقم (6)
العلاقة بين القناة ومدى موضوعية العرض

الموضوعية / القناة	موضوعى	يجمع بينهما	متحيز	الاجمالى
الأولى	31	57	52	140
الثانية	34	39	47	120
الفضائية	14	19	43	76
النيل	82	140	182	404

دريم	3	18	21	42
المحور	19	14	13	46
الاجمالى	183	287	358	828

كا المحسوبة 27.7 > كا الجدولية عند درجة حرية 10 ومستوى معنوية 0.002 معامل التوافق 0.2 ، معامل بيرسون 0.18

يتضح من الجدول السابق أن قيمة كا2 المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يشير لعلاقة ارتباطية ايجابية بين المتغيرين بلغت قوتها عند حساب معامل التوافق 0.2 وعند حساب معامل بيرسون 0.18 مما يؤكد صحة الفرض الثانى (ج) للدراسة التحليلية .

وباستثناء قناة المحور يطغى الجانب المتحيز فى الأخبار والموضوعات المقدمة على طريقة العرض وفى أغلبه تحيز إما مع أو ضد قضية التعديلات الدستورية بالنظر إلى البرامج الحوارية وتحيز مع القرار بالنظر إلى المادة الاخبارية . وتوؤكد النتيجة السابقة ما سبق ذكره من غلبة الجانب الدعائي علي كل القنوات أكثر من الجانب الحقائقي وبالطبع كان التحيز في اطار الاتجاه الذي ترغبه الدولة والحزب الحاكم رغم ان كل الاحداث والشواهد التي يبقت هذه التعديلات كانت تنفيها علي لسان الامين العام للحزب نفسه مما يؤكد تناقض الخطاب الرسمي وعدم قدرته علي تبرير اسباب ودواعي هذه التغيرات السياسية المفاجئة. ولعل هذا يعكس ان فكرة الاعلام الخاص في العالم العربي عامة وفي مصر خاصة ما زالت بعيدة عن الفلسفة الفكرية والموضوعية الخاصة بهذا المفهوم علي الاقل في الجانب السياسي والايديولوجي منه.

جدول رقم (7)
العلاقة بين القناة ونوعية الضيوف

نوعية الضيوف / القناة	مستقلين وغير حكوميين	حكوميين	لا ينطبق	الاجمالى
الأولى	31	57	52	140
الثانية	36	38	46	120
الفضائية	14	19	43	76
النيل	79	136	189	404
دريم	1	16	25	42
المحور	16	18	12	46
الاجمالى	177	284	367	828

كا المحسوبة 31.8 > كا الجدولية عند درجة حرية 10 ومستوى معنوية 0.000 معامل التوافق 0.2 ، معامل بيرسون 0.17

تبين من الجدول السابق أن قيمة كا2 المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يشير لوجود علاقة ارتباطبية بين المتغيرين بلغت قوتها 0.2 وعند حساب معامل التوافق بلغ 0.17 عند حساب معامل بيرسون مما يشير لارتباط ضعيف ، وهذا يثبت صحة الفرض الثانى (د) للدراسة التحليلية .

ويتضح من النتائج أن المسئولين الحكوميين كانوا هم الغالبية العظمى فى الأخبار والبرامج ، ويمكن تفسير ذلك فى إطار غلبة الحزب الوطنى ووزرائه على الحكومة التى تسيطر بدورها على التليفزيون بقنواته المختلفة وهو ما سبق الإشارة إليه آنفاً .

ويؤكد الجدول السابق ان الشخصيات السياسية الرسمية والقيادية استخدمت كأداة في الترويج لهذه التعديلات وكان من الطبيعي زيادة ظهورهم في مختلف القنوات والبرامج لتناول هذه التعديلات ومحاولة اقناع الجمهور باهمية وجدوي هذه التعديلات من اجل المشاركة وسط ترقب عالمي واقليمي بل وقومي من مختلف التوجهات السياسية حول النسب المتوقعة للمشاركة والتي يمكن ان تؤدي لتحسين صورة الحزب الحاكم وجديته في مساعيه نحو الاصلاح السياسي والدستوري.

وبالتالى يتأكد لنا من استعراض الجداول من 3 إلى 7 أن السيطرة الحكومية على التليفزيون المصرى بقنواته كانت عنصراً حاكماً للتغطية الإعلامية لقضايا التعديلات الدستورية وأن هذه المعالجة بلا شك قد أثرت فى طبيعة المعارف والاتجاهات الخاصة بالجمهور المصرى نحو قضايا التعديلات الدستورية ، وكذلك مدى مشاركته فيها بل وتوجهاته المستقبلية نحو المشاركة السياسية وهو ما ستتضح نتائجه فى استعراض الجداول القادمة للدراسة الميدانية .

ثانياً – نتائج اختبار فروض الدراسة الميدانية :

الفرض الأول :

هناك اختلافات جوهرية فى درجة المعرفة (العامة والمتعمقة) بقضية التعديلات الدستورية باختلاف القنوات التى تم التعرض لها . وقد قام الباحث بتقسيم المعرفة لمستويين فقط ويرجع ذلك لطبيعة العينة التى تم اجراء الدراسة الميدانية عليها حيث أن معلوماتها وخلفياتها السياسية تكاد تكون محدودة ولذلك تم تقسيم المعرفة إلى : عامة ويقصد بها المعرفة البسيطة المتكونة لديهم عن قضية التعديلات ، والمعرفة المتعمقة . كما تم تقسيم الوسائل إلى ست قنوات تليفزيونية بالإضافة إلى الاتصال الشخصى ، وفيما يلى نتائج الفرض:

ا – العلاقة بين المصادر ومستوى المعرفة العامة :

جدول رقم (7)

اختبار F لمعنوية الفروق بين المعتمدين على القنوات المختلفة على درجات المعرفة العامة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	0.327	3	0.109	0.165	0.920
داخل المجموعات	326.831	496	0.659		
الاجمالى	327.158	499			

يتبين من الجدول السابق عدم وجود اختلافات جوهرية بين القنوات التليفزيونية بأنواعها المختلفة والاتصال الشخصى فيما يتعلق بالمعرفة العامة عن قضايا التعديلات الدستورية ، وهى نتيجة يمكن تبريرها فى ضوء أن الطابع الغالب للمعارف المقدمة كانت عامة وأن الاتصال الشخصى وخاصة للفئة التى تم تطبيق الدراسة عليها يعتمد فى جانب كبير منه على ما يعرضه التليفزيون وخاصة المصرى بحكم محلية القضية واحتلالها لمكانة بارزة فى صدر النشرات الاخبارية وعدد من البرامج الحوارية التى يقدمها التليفزيون بقنواته المختلفة وبالتالى لم يثبت هذا الجزء فى الفرض الأول للدراسة الميدانية .

ويفسر الجدول السابق في جانب كبير منه اسباب انخفاض نسبة المشاركة في التصويت علي هذه التعديلات فما تكون لدي الجمهور مجرد معارف عامة لا يمكن ان ترقي لي مرحلة مساعدة الجمهور علي تكوين اراء واتجاهات ونوايا سلوكية معينة تؤثر علي قراره بالمشاركة او عدمها.

ب - العلاقة بين المصادر ومستوى المعرفة المتعمقة :

جدول رقم (8)

اختبار F لمعنوية الفروق بين المعتمدين على القنوات المختلفة على درجات المعرفة المتعمقة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	9.247	3	27.740	9.548	0.000
داخل المجموعات	0.968	496	480.332		
الاجمالى		499	508.072		

تم قياس مستوى المعرفة المتعمقة وتبين من الجدول السابق وجود اختلافات جوهرية بين القنوات والاتصال الشخصى فيما يتعلق بمستوى المعارف المقدمة عبر هذه القنوات وهو ما يشير لصحة هذا الجزء فى الفرض الأول للدراسة الميدانية .

ويمكن التأكيد على أن الأهم والعنصر الأكثر تحديداً لدور قنوات الاتصال الشخصى فى تكوين اتجاهات وسلوك الجمهور سواء الحالى أو المتوقع مستقبلاً هو المتعلق بالمعرفة المتعمقة بحكم ثراءها المعرفى من جانب وقدرتها على مساعدة الجمهور فى تكوين اتجاه أوسلوك معين .

وبالطبع كانت المعرفة المتعمقة اقوي في مساعدة الجمهور وتحديد او المساعدة في تحديد سلوكه نحو التصويت والمشاركة.

الفرض الثانى :

هناك اختلافات جوهرية فى طبيعة ومستوى الاتجاه نحو قضية التعديلات الدستورية باختلاف نوعية المصادر التى تم الاعتماد عليها .

وقد تم قياس الاتجاه بأكثر من طريقة كما يلى :

ا – باستخدام مقياس ليكرت :

جدول رقم (9)

اختبار F لمعنوية الفروق بين المتعرضين لقنوات مختلفة على درجات الاتجاه نحو قضية التعديلات

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	12.887	3	4.296	7.211	0.000
داخل المجموعات	295.481	496	0.596		
الاجمالى	308.368	499			

تم قياس الاتجاه عبر مقياس ليكرت التجميعى لقياس الاتجاه نحو المعالجة الاعلامية لقضايا التعديلات فى قنوات التليفزيون المصرى وقد ثبت بالفعل وجود فروق جوهرية بين اتجاهات الأفراد الذين تعرضوا لهذه القضية عبر قنوات مختلفة مما يشير لصحة الفرض الثانى للدراسة .
ورغم انتماء قناتى دريم والمحور إلى القنوات الخاصة وعملها فى سياق التوجهات التى تقدمها الدولة إلا أن هذا لم يمنع من وجود بعض الاتجاهات التى تسمح بهامش من الاختلاف مع هذه التعديلات ، وكذلك فإن التكثيف المركز من جانب القنوات الحكومية على هذه القضية ساهم فى تكوين عدد من المؤيدين وفى المقابل من المعارضين وعدد آخر لم يستطيع أن يكون رأياً واضحاً .
ويفسر الجدول السابق الهامش النسبي الذي تتمتع به القنوات الخاصة كما سبق القول ليس علي مستوي نوعية الموضوعات بقدر ما هو علي مستوي اسلوب الطرح وطريقة العرض مما قد يؤثر علي توجهات واتجاهات الجمهور.

ب – باستخدام الأسلوب الإسقاطى :

جدول رقم (10)

اختبار F لمعنوية الفروق بين المتعرضين لقنوات مختلفة على درجات الاتجاه نحو قضية التعديلات

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	13.337	3	4.446	7.339	0.000
داخل المجموعات	300.445	496	0.606		
الاجمالى	313.782	499			

تم استخدام الأسلوب الإسقاطى لضمان دقة قياس الاتجاه نحو معالجة قضية التعديلات كما قدمها التليفزيون، وقد ثبت وجود اختلافات جوهرية بين الأفراد المعتمدين على هذه القنوات ، وهو ما ذهبت إليه نتائج الجدول رقم (9) ، وبالتالى فإن قياس الاتجاه بمقياسين مختلفين أكد وجود اختلافات جوهرية مما يشير لصحة الفرض الثانى فى الدراسة الميدانية .
وتعكس اتساق نتائج قياس الاتجاه بأسلوب ليكرت الأسلوب الإسقاطى حقيقة اتجاه غالبية أفراد العينة والذى يميل إلى الثبات واتخاذ موقف محدد من المعالجة الإعلامية لهذه القضية عبر قنوات التليفزيون المصرى .

الفرض الثالث :

تم تحديد المشاركة السياسية باتجاهين :

- الحالى ويتمثل فى التصويت على قضايا التعديلات الدستورية
- مستقبلى بالمشاركة السياسية فى المستقبل

جدول رقم (11)

اختبار F لمعنوية الفروق بين الأشخاص الذين شاركوا فى الاستفتاء على قضية التعديلات الدستورية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	12.555	3	4.185	6.946	0.000
داخل المجموعات	298.843	496	0.603		
الاجمالى	311.398	499			

تبين من الجدول السابق وجود فروق جوهرية فى معدلات المشاركة السياسية للأشخاص الذين تعرضوا لقنوات التليفزيون المصرى فيما يتعلق بمشاركتهم فى الاستفتاء على قضايا التعديلات الدستورية ، ويعكس ذلك فى جانب منه أثر المعارف التى استمدها أفراد الجمهور من قنوات التليفزيون على تشكيل اتجاهات وسلوكياته نحو قضية التعديلات الدستورية ، وهذا يثبت صحة الفرض الثالث جزئياً .

جدول رقم (12)

اختبار F لمعنوية الفروق بين الأشخاص فيما يتعلق بنواياهم السلوكية للمشاركة السياسية مستقبلاً

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	7.997	3	2.666	4.252	0.005
داخل المجموعات	310.953	496	0.627		
الاجمالى	318,950	499			

تبين من الجدول السابق وجود اختلافات جوهرية فى النوايا المستقبلية لأفراد الجمهور نحو المشاركة السياسية المستقبلية وذلك بناء على ما أستمدوه من معارف وما اكتسبوه من اتجاهات حالية بشأن التعديلات الدستورية وكذلك تجربتهم الحالية ومدى قناعتهم بجدوى مشاركتهم فى العملية السياسية مستقبلاً ، وهذا يثبت صحة الفرض الثالث كلياً .

وتؤكد نتائج الفرض السابق قوة العلاقة بين معارف الجمهور من جانب واتجاهاته ونواياه السلوكية المستقبلية الامر الذي يعيد طرح التساؤل حول اهمية دور وسائل الاعلام في في تكوين البناء المعرفي للجمهور ومدي حرمان الجمهور من هذا الحق في ضوء توجه الوسائل سواء كانت حكومية او خاصة الي الاهتمام الدعائي اكثر منه تثقيف الجمهور والمساهمة في بناء ثقافته السياسية.

الفرض الرابع:

جدول رقم (13)

العلاقة بين نوع القنوات وطبيعة المعرفة العامة

مدى توافر معرفة / القنوات	متعمقة تماماً	بشكل متوسط	إلى حد ما	الاجمالى
الحكومية العامة	54	40	28	122
الخاصة	30	25	19	74
المتخصصة	100	67	63	230
الاتصال الشخصى	32	25	17	74
الاجمالى	216	157	127	500

كا المحسوبة 1.698 < كا الجدولية عند درجة حرية 6 ومستوى معنوية 0.945

لم يثبت وجود علاقة ارتباطية بين نوع القنوات ومدى توافر المعرفة العامة التى تقدمها القنوات ، وهى نفس النتيجة التى أكدها اختبار تحليل التباين فى اتجاه واحد ، ويرجع ذلك لطغيان طابع المعارف العامة التى قدمتها مختلف القنوات عن قضية الانتخابات .

وربما يرجع ذلك فى جانب منه – فى رأى الباحث – إلى وجود إدارة أو قطاع متخصص بالتليفزيون يسمى قطاع الأخبار يتولى إعداد كل ما يتعلق بالمادة الإخبارية بصرف النظر عن تقديمها فى القنوات الأولى والثانية أو الفضائية أو حتى النيل للأخبار .

أما عن دريم والمحور فبرامجهم أيضاً تضمنت قدراً كبيراً من المعرفة العامة وبالتالى لم يكن هناك تمايز بين القنوات فى هذا الجانب مما يشير لعدم صحة الفرض الرابع جزئياً .

جدول رقم (14)

العلاقة بين نوع القنوات وطبيعة المعرفة المتعمقة

مدى توافر معرفة / القنوات	متعمقة تماماً	بشكل متوسط	إلى حد ما	الاجمالى
الحكومية العامة	72	20	30	122
الخاصة	33	8	33	74
المتخصصة	119	63	48	230
الاتصال الشخصى	24	16	34	74
الاجمالى	248	107	145	500

كا المحسوبة 49.5 > كا الجدولية عند درجة حرية 6 ومستوى معنوية 0.000 ومعامل التوافق 0.3

عند قياس المعرفة المتعمقة ثبت أن قيمة كا المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يشير لصحة الفرض الرابع جزئياً مع الأخذ فى الاعتبار أن المعرفة المتعمقة هى العامل الأساسى فى تكوين اتجاهات وأحياناً سلوك أفراد الجمهور . وعند قياس قوة العلاقة تبين أن قيمة معامل التوافق 0.3 مما يشير لارتباط طردى متوسط القوة بالنظر إلى انخفاض مستوى المعنوية .

وتشير نتائج الفرض السابق الي اهمية المعرفة المتعمقة والي وجود حالة من التسطح الفكري ساهمت فيها وسائل الاعلام عمدا بتركيزها علي الجانب الدعائي وعن غير عمد بتركيزها علي مضامين ترفيهية تكرس ثقافة الالهاء وتحويل انتباه واهتمام الجمهور من قضاياه العامة واتلحيوية الي امور ترفيهية هروبية.

الفرض الخامس :

هناك علاقة بين نوع القنوات وطبيعة الاتجاه نحو قضايا التعديلات الدستورية .

جدول رقم (15)

العلاقة بين نوع القنوات والاتجاه نحو قضية التعديلات الدستورية باستخدام ليكرت

الاتجاه / القنوات	ايجابى	محايد	سلبى	الاجمالى
الحكومية العامة	34	49	39	122
الخاصة	22	28	24	74
المتخصصة	40	63	157	230
الاتصال الشخصى	17	30	27	74
الاجمالى	113	170	217	500

كا المحسوبة 25.4 > كا الجدولية عند درجة حرية 6 ومستوى معنوية 0.000 ومعامل التوافق 0.22

تبين من الجدول السابق أن قيمة كا المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يشير لوجود علاقة ارتباطية ايجابية بين المتغيرين بلغت قوتها باستخدام معامل التوافق 0.22 مما يشير لارتباط إيجابى متوسط القوة بالنظر إلى انخفاض مستوى المعنوية وهذا يؤكد صحة الفرض الخامس .

والجدير بالذكر ارتفاع معدل الاتجاه السلبى وإن كان بنسب متفاوتة بين القنوات المختلفة التى تم الاعتماد عليها وخاصة فى قناة النيل للأخبار وربما يرجع ذلك لزيادة التغطية الإعلامية لهذه القضية باعتبارها تقدم عبر قناة متخصصة .

جدول رقم (16)

العلاقة بين نوع القنوات والاتجاه نحو قضية التعديلات الدستورية باستخدام الاسلوب الاسقاطى

الاتجاه / القنوات	ايجابى	محايد	سلبى	الاجمالى
الحكومية العامة	35	46	41	122
الخاصة	24	26	24	74
المتخصصة	40	63	127	230
الاتصال الشخصى	17	30	27	74
الاجمالى	116	165	219	500

كا المحسوبة 24.8> كا الجدولية عند درجة حرية 6 ومستوى معنوية 0.000 ومعامل التوافق 0.22

تبين من الجدول السابق أن قيمة كا المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يشيير لوجود علاقة ارتباطية بين نوع القنوات من جانب والاتجاه نحو قضية التعديلات الدستورية وجاءت النتائج باستخدام هذا الأسلوب مماثلة لنتائج مقياس ليكرت مما يشير لاتساق نتائج الدراسة ، وهذا يؤكد صحة الفرض الخامس . وعند قياس قوة العلاقة بين المتغيرين ثبت أن قيمة معامل التوافق 0.22 مما يشير لوجود علاقة ارتباط متوسط بالنظر إلى انخفاض مستوى المعنوية .

وتؤكد نتائج الفرض السابق ان الجمهور رغم كل ما يقال عن اميته وانخفاض مستواه الثقافي الا انه قادر علي الوصول للحقائق بفضل شبكات الاتصال الشخصي وخاصة في المجتمع المصري وبصفة خاصة خارج القاهرة حيث يشكل قادة الراي مصدرا موثوقا به لمعارف واتجاهات الجمهور وربما ايضا كان لهذه المصادر القدرة علي تشكيل النوايا السلوكية للجمهور نفسه.

الفرض السادس :

هناك علاقة بين نوع القنوات ومدى المشاركة السياسية .

جدول رقم (17)

العلاقة بين نوع القنوات والمشاركة الفعلية فى التصويت على قضية التعديلات الدستورية

المشاركة / القنوات	شارك	لم يحدد	لم يشارك	الاجمالى
الحكومية العامة	36	47	39	122
الخاصة	23	26	25	74
المتخصصة	40	66	124	230
الاتصال الشخصى	17	30	27	74
الاجمالى	116	169	215	500

كا المحسوبة 23 > كا الجدولية عند درجة حرية 6 ومستوى معنوية 0.001 ومعامل التوافق 0.21

تبين من الجدول السابق أن قيمة كا المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يشير لوجود علاقة ارتباطية ايجابية بين القنوات من جانب والمشاركة الحالية فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية ، وجاءت نسبة المشاركة مقاربة لنسبتها الفعلية فى المجتمع حيث جاءت النسبة 23% أما بالنسبة للمجتمع فلم تتجاوز 27% حسب احصاءات الحكومة ، ويعكس ذلك اتساق نتائج الدراسة مع الواقع الطبيعى للمجتمع المصرى مما يثبت صحة الفرض السادس جزئياً ، وقد بلغت قوة معامل التوافق 0.21 مما يشير لارتباط ايجابى متوسط بالنظر لانخفاض مستوى المعنوية .

وتعكس نتائج الفرض السابق عدم وجود تخطيط اعلامي واضح ، كما تؤكد ان التعديلات لم تكن افرازا طبيعا بقدر ما كانت استجابة لضغوط بعضها داخلي واغلبها خارجي وبالتالي لم يأت رد الفعل العام عليها متجاوبا ومتفاعلا رغم كل محاولات التأكيد علي اهمي وجدوي هذه التعديلات.

جدول رقم (18)

العلاقة بين نوع القنوات والنية السلوكية تجاه المشاركة فى المستقبل

المشاركة / القنوات	سيشارك	لم يحدد	لن يشارك	الاجمالى
الحكومية العامة	29	43	50	122
الخاصة	19	21	34	74
المتخصصة	42	48	140	230
الاتصال الشخصى	18	27	29	74
الاجمالى	108	139	253	500

كا المحسوبة 19.9 > كا الجدولية عند درجة حرية 6 ومستوى معنوية 0.003 ومعامل التوافق 0.2

لم يتوقف حدود تأثير القنوات على المشاركة السياسية الحالية بل امتد لتحديد النوايا السلوكية بشأن المشاركة فى المستقبل ، حيث تبين من الجدول السابق أن قيمة كا المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يشير لوجود علاقة ارتباطية ايجابية بلغت قوتها 0.2 وعند حساب معامل التوافق مما يشير لصحة الفرض السادس كلياً ، وإن كان أغلب من تعرضوا للقنوات أعربوا عن رغبتهم فى المشاركة المستقبلية بنسب متفاوتة .

وينبغي هنا الاشارة الي ان التوجهات المستقبلية ليست محكومة بهذه الوسائل فقط بل محكومة بوسائل اخري في اطار نفس المجتمع ولو بشكل غير مباشر من خلال بعض قادة الراي مثلما يحدث في الصحف المستقلة والمعارضة او في اطار وسائل اخري قد لا تخلو تغطيتها من مآرب سياسية كما هو الحال في الجزيرة.

الفرض السابع :

هناك علاقة ارتباطية بين نوع المعرفة المقدمة واتجاه أفراد الجمهور نحو قضايا التعديلات الدستورية .

جدول رقم (19)

العلاقة بين نوع المعرفة المقدمة واتجاه أفراد الجمهور نحو قضية التعديلات الدستورية باستخدام مقياس ليكرت

الاتجاه / نوع المعرفة	ايجابى	محايد	سلبى	الاجمالى
متعمقة	101	3	7	111
عامة	12	167	210	389
الاجمالى	113	170	217	500

كا المحسوبة 381 > كا الجدولية عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.000 معامل التوافق 0.66 معامل بيرسون 0.72

يؤكد الجدول السابق فرق فجوة المعرفة بشكل واضح حيث كانت قيمة كا المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يشير لعلاقة ارتباطية بين المتغيرين ، فالمعرفة المتعمقة عامل أساسى فى تكوين الاتجاه الايجابى بعكس المعرفة العامة التى تميل إلى تحييد مشاعر الجمهور أو تدفعهم لاتخاذ موقف سلبى وخاصة أن العلاقة شديدة القوة ، حيث بلغت قيمة معامل التوافق 0.66 ، ونظراً لأن خلية محايد أقل من 5 تم حساب معامل ارتباط بيرسون وبلغت قوته 0.72 مما يشير لارتباط طردى قوى جداً بين المتغيرين ، وهذا يثبت صحة الفرض السابع جزئياً .

جدول رقم (20)

العلاقة بين نوع المعرفة المقدمة واتجاه أفراد الجمهور نحو قضية التعديلات الدستورية باستخدام الاسلوب الإسقاطى

الاتجاه / نوع المعرفة	ايجابى	محايد	سلبى	الاجمالى
متعمقة	101	1	9	111
عامة	15	164	210	389
الاجمالى	116	165	219	500

كا المحسوبة 368.6> كا الجدولية عند درجة حرية 26 ومستوى معنوية 0.000 معامل التوافق 0.65 ومعامل بيرسون 0.7

جاءت نتائج الجدول رقم (20) لتؤكد نتائج الجدول رقم 19 وتتسق معها بشكل كامل حيث بلغت قيمة كا المحسوبة قيمة أكبر من قيمتها الجدولية مما يشير لوجود علاقة ارتباطية ايجابية قوية جداً بين المتغيرين بلغت عند حساب معامل التوافق 0.65 وعند حساب معامل بيرسون 0.7 مما يشير لعلاقة ارتباطية قوية وهذا يؤكد صحة الفرض السابع كلياً ، ولعل نتائج الجدولين 19 ، 20 يمكن أن يمتد تأثيرها للسلوك سواء كان حالياً أو مستقبلاً فى شكل نية سلوكية .

وتؤكد نتائج الفرض السابق ان الجمهور المصري في حاجة لمعرفة متعمقة تمكنه من تكون بناء معرفي وتكوين اراء موضوعية خاصة مع انخفاض مستوي الاهتمام السياسي وارتفاع معدلات الامية الابجدية عامة والسياسية خاصة وتناقض الخطاب الاعلامي ما بين وسائل حكومية ومعارضة ومستقلة.

الفرض الثامن :

هناك علاقة ارتباطية بين مستوى المعرفة المقدمة عن قضية التعديلات الدستورية والمشاركة السياسية لأفراد الجمهور .

جدول رقم (21)

العلاقة بين نوع المعرفة والمشاركة الفعلية فى الاستفتاء على قضية التعديلات الدستورية

المشاركة / نوع المعرفة	شارك	لم يحدد	لم يشارك	الاجمالى
متعمقة	101	6	4	111
عامة	15	163	211	389
الاجمالى	116	169	215	500

كا المحسوبة 368.1 > كا الجدولية عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.000 معامل التوافق 0.65 ومعامل بيرسون 0.72

تبين من الجدول رقم (21) أن المعرفة المتعمقة كانت موجهاً ومحدداً إلى حد كبير لعامل المشاركة السياسية لدى أفراد الجمهور حيث كانت قيمة كا المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يشير لوجود علاقة ارتباطية ايجابية بين المتغيرين ، وعند حساب قوة هذه العلاقة كانت قوية جداً بلغت 0.65 عند حساب معامل التوافق و0.72 عند حساب معامل بيرسون مما يشير لصحة الفرض الثامن جزئياً.

والجدير بالذكر فى نتائج الجدول أنه ليس فقط كما يؤكد فرض فجوة المعرفة أن توافرها شرط للسلوك وعدم توافرها يعنى غيابه بل أنه حتى مع توافر المعرفة العامة لا يحدث السلوك مما يعكس أنه حتى مع المعرفة العامة لا يمكن الاعتماد عليها كموجه أو محدد مرشد للسلوك .

جدول رقم (22)

العلاقة بين نوع المعرفة والمشاركة المتوقعة مستقبلاً

المشاركة / نوع المعرفة	سيشارك	لم يحدد	لن يشارك	الاجمالى
متعمقة	108	3	--	111
عامة	--	136	253	389
الاجمالى	108	139	253	500

كا المحسوبة 483 > كا الجدولية عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.000 معامل التوافق 0.7 ومعامل بيرسون 0.84

لم يتوقف تأثير المعرفة على المشاركة الحالية بأ أنها كانت محدداً للنوايا السلوكية بشأن المشاركة المستقبلية ، حيث كانت كا المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما أشار لوجود علاقة ارتباطية ايجابية قوية جداً بلغت قوتها عند حساب معامل التوافق 0.7 .ونظراً لفراغ نصف خلايا الجدول تم حساب معامل بيرسون وبلغت قيمته 0.84 مما يشير لعلاقة ارتباطية قوية جداً ويؤكد صحة الفرض الثامن كلياً . ولعل أحد النتائج الأساسية التى يمكن استخلاصها التأكيد ليس فقط على تقديم معلومات وإنما تقديم معلومات متعمقة تساعد الجمهور على تكوين خلفية معرفية واتجاه أساسى وربما سلوك أن نية سلوكية مستقبلية .

الفرض التاسع:

هناك علاقة ارتباطية بين طبيعة الاتجاه ومدى المشاركة السياسية لأفراد الجمهور .

جدول رقم (23)

العلاقة بين الاتجاه باستخدام مقياس ليكرت والمشاركة الفعلية فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية باستخدام مقياس ليكرت

المشاركة / الاتجاه	شارك	لم يحدد	لم يشارك	الاجمالى
ايجابى	113	-	-	113
محايد	3	166	1	170
سلبى	-	3	214	217
الاجمالى	116	169	215	500

كا المحسوبة 957.7 > كا الجدولية عند درجة حرية 4 ومستوى معنوية 0.000 معامل التوافق 0.8 ومعامل بيرسون 0.9

يوضح الجدول رقم (23) اتساق نتائج المعرفة والاتجاه والسلوك حيث كان الاتجاه محدداً لسلوك الجمهور إلى حد كبير حيث تبين أن قيمة كا المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يشير لوجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين بلغت قوتها 0.8 عند حساب معامل التوافق .

ونظراً لفراغ بعض خلايا الجدول تم حساب معامل ارتباط بيرسون الذى بلغت قوته 0.9 مما يؤكد قوة العلاقة بين المتغيرين ويؤكد صحة الفرض التاسع جزئياً . فالجدير بالذكر أن أغلب من كان له اتجاه ايجابى شارك وأغلب من كل له اتجاه سلبى لم يشارك الأمرالذى يعكس قوة تأثير الاتجاه كأحد موجهات السلوك الحالى .

جدول رقم (24)

العلاقة بين الاتجاه باستخدام مقياس ليكرت والنية السلوكية للمشاركة السياسية المستقبلية

النية / الاتجاه	سيشارك	لم يحدد	لن يشارك	الاجمالى
ايجابى	101	-	12	113
محايد	-	139	31	170
سلبى	7	-	210	217
الاجمالى	108	139	253	500

كا المحسوبة 743.1 > كا الجدولية عند درجة حرية 4 ومستوى معنوية 0.000 معامل التوافق 0.77 ومعامل بيرسون 0.8

تبين من الجدول السابق أن قيمة كا المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يشير لعلاقة ارتباطية ايجابية بين المتغيرين بلغت قوتها عند حساب معامل التوافق 0.77 وعند حساب معامل بيرسون ظهرت قيمته 0.8 مما يشير لعلاقة ارتباطية ايجابية قوية ويثبت صحة الفرض التاسع كلياً .
والجدير بالذكر أن نتائج الجدول السابق يمكن إضافتها لنموذج فجوة المعرفة إذ أن طبيعة ومستوى المعرفة لا تؤثر فقط على السلوك الحالى وإنما يمتد تأثيرها بشكل أكبر للسلوك المستقبلى .

جدول رقم (25)

العلاقة بين الاتجاه باستخدام الأسلوب الاسقاطى والمشاركة الفعلية فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية

المشاركة / الاتجاه	شارك	لم يحدد	لم يشارك	الاجمالى
ايجابى	115	--	1	116
محايد	1	164	--	165
سلبى	--	5	214	219
الاجمالى	116	169	215	500

كا المحسوبة 960.3 > كا الجدولية عند درجة حرية 4 ومستوى معنوية 0.000 معامل التوافق 0.8 ومعامل بيرسون 0.98

أكد الأسلوب الإسقاطى فى قياس الاتجاه نفس النتائج التى ذهب إليها مقياس ليكرت حيث كانت قيمة كا المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يشير لوجود علاقة ارتباطية ايجابية بين المتغيرين وقد كانت هذه العلاقة قوية جداً حيث بلغت عند حساب معامل التوافق 0.8 ، وعند حساب معامل بيرسون بلغت قيمته 0.98 مما يشير لصحة الفرض التاسع جزئياً ، ويدعم فى الوقت نفسه نتائج الاتجاه باستخدام مقياس ليكرت .

جدول رقم (26)

العلاقة بين الاتجاه باستخدام الأسلوب الاسقاطى والنية السلوكية للمشاركة السياسية المستقبلية فى قضية التعديلات الدستورية

النية / الاتجاه	سيشارك	لم يحدد	لن يشارك	الاجمالى
ايجابى	101	3	12	116
محايد	--	134	31	165
سلبى	7	2	210	219
الاجمالى	108	139	253	500

كا المحسوبة 711.8 > كا الجدولية عند درجة حرية 4 ومستوى معنوية 0.000 معامل التوافق 0.76 ومعامل بيرسون 0.8

اتضح من الجدول أن قيمة كا المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يشير لوجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين بلغت قوتها 0.76 عند حساب معامل التوافق و0.8 عنج حساب معامل بيرسون ويعكس ذلك الدور المتزايد الذى يمكن أن يلعبه الاتجاه ليس فقط فى تحديد السلوك الحالى بل فى تحديد النية السلوكية للمشاركة السياسية المستقبلية .

وبالطبع تتسق الاتجاهات مع عملية المشاركة وبالتالي فالمعرفة لم يقتصر تأثيرها علي الاتجاه العام بل سيمتد الي المشاركة السياسية وهنا فقط يمكن ان يتحقق مفهوم التمكين السياسي وهو متصل او مقياس طويل يبدأ بتكوين المعارف المتعمقة التي تعني الوعي والتثقيف السياسي.

الفرض العاشر :

هناك اختلافات جوهرية بين أفراد الجمهورباختلاف العوامل الديموجرافية (النوع – السن – المستوى الاجتماعى الاقتصادى – المستوى التعليمى – الانتماء الحزبى) وكل من :

أ – المعرفة السياسية العامة

ب – المعرفة السياسية المتعمقة

ج – الاتجاه نحو قضية التعديلات الدستورية باستخدم مقياس ليكرت

د – الاتجاه نحو قضية التعديلات الدستورية باستخدام الأسلوب الاسقاطى

هـ - المشاركة السياسية الفعلية

و – المشاركة السياسية المستقبلية

جدول رقم (27)

أ – المعرفة العامة

المتغير	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى المعنوية
النوع	0.3460	0.9187	8.42	499	0.000
التعليم	0.4500	0.8678	11.59	499	0.000
المستوى الاجتماعى	0.4180	0.8722	10.71	499	0.000
الانتماء الحزبى	0.2600	0.9203	0.632	499	0.528

بالنسبة للسن F المحسوبة 5209 > F الجدولية عند درجة حرية 49722 ومستوى معنوية 0.000

ب – المعرفة المتعمقة

المتغير	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى المعنوية
النوع	3.20	1.13	63.1	499	0.000
التعليم	3.31	1.12	65.8	499	0.000
المستوى الاجتماعى	3.28	1.13	64.6	499	0.000
الانتماء الحزبى	2.88	1.09	58.9	499	0.000

بالنسبة للسن F المحسوبة 0.622 < F الجدولية عند مستوى معنوية 0.537

جدول رقم (27)

ج – الاتجاه باستخدام مقياس ليكرت

المتغير	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى المعنوية
النوع	0.73	0.94	17.2	499	0.000
التعليم	0.82	0.91	20.3	499	0.000
المستوى الاجتماعى	0.80	0.91	19.6	499	0.000
الانتماء الحزبى	0.41	0.88	1.3	499	0.528

بالنسبة للسن F المحسوبة3.078 < F الجدولية عند مستوى معنوية 0.047

د – الاتجاه باستخدام الأسلوب الاسقاطى

المتغير	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى المعنوية
النوع	0.73	0.96	16.9	499	0.000
التعليم	0.83	0.92	20.06	499	0.000
المستوى الاجتماعى	0.80	0.92	19.4	499	0.000
الانتماء الحزبى	0.41	0.89	10.2	499	0.000

بالنسبة للسن F المحسوبة 3.056 > F الجدولية عند مستوى معنوية 0.048

هـ – المشاركة الفعلية

المتغير	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى المعنوية
النوع	0.72	0.95	168	499	0.000
التعليم	0.82	0.92	20.04	499	0.000
المستوى الاجتماعى	0.79	0.92	19.2	499	0.000
الانتماء الحزبى	1.40	0.89	1.08	499	0.528
امتلاك بطاقة انتخابية	0.47	0.91	11.5	499	0.000

بالنسبة للسن F المحسوبة 3.3 < F الجدولية عند درجة حرية 49722 ومستوى معنوية 0.036

و – النية السلوكية للمشاركة

المتغير	المتوسط	الانحراف	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى

		المعيارى			المعنوية
النوع	0.81	0.99	18.3	499	0.000
التعليم	0.91	0.95	21.4	499	0.000
المستوى الاجتماعى	0.88	0.95	20.6	499	0.000
الانتماء الحزبى	0.49	0.88	12.5	499	0.000
امتلاك بطاقة انتخابية	0.56	0.90	14.05	499	0.000

بالنسبة للسن F المحسوبة 6.219 > F الجدولية عند مستوى معنوية 0.02 وبلغ المتوسط 3.89، 0.626

يتبين من نتائج الجدول السابق رقم (27) وجود فروق جوهرية بين الأفراد باختلاف عواملهم الديموجرافية التى ثبت أنها جميعها لها فروق جوهرية فيما عدا الانتماء الحزبى فى المعرفة العام والسن فى المعرفة المتعمقة والاتجاه باستخدام مقياس ليكرت والأسلوب الاسقاطى والمشاركة السياسية الفعلية مما يشير لصحة الفرض العاشر للدراسة ، ويؤكد ذلك ما ذهب إليه فرض فجوة المعرفة فيما يتعلق بالمتغيرين الأساسيين وهما المستوى التعليمى من جانب والمستوى الاقتصادى من جانب آخر .

وتؤكد نتائج الجدول السابق الحاجة لاعادة النظر في اضافة متغيرات اخري النموذج فجوة المعرفة تكون خاصة بطبيعة المجتمع العربي عامة والمصري خاصة ومنها طبيعة القضايا التي تحدث في اطارها فجوة المعرفة كما لابد من دراسة اختلاف الفجوة باختلاف الفئات النوعية للجمهور خارج اطار المستوي التعليمي والاجتماعي .

الفرض الحادى عشر :

هناك فروق جوهرية بين القنوات المختلفة وكل من :

أ – المعرفة العامة

ب – المعرفة المتعمقة

ج – الاتجاه باستخدام مقياس ليكرت

د – الاتجاه باستخدام الأسلوب الاسقاطى

هـ - المشاركة السياسية الفعلية

و – المشاركة السياسية المستقبلية

جدول رقم (28)

أ – المعرفة العامة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	0.327	3	0.109	0.165	0.920
داخل المجموعات	326.8	496	0.659		
الاجمالى	327.1	499			

ب – المعرفة المتعمقة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	27.7	3	9.24	9.548	0.000
داخل المجموعات	480.3	496	0.968		
الاجمالى	508.07	499			

ج – الاتجاه باستخدام مقياس ليكرت

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	12.8	3	4.29	7.211	0.000
داخل المجموعات	295.48	496	0.596		
الاجمالى	308.36	499			

د – الاتجاه باستخدام الأسلوب الاسقاطى

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	13.3	3	4.44	7.339	0.000
داخل المجموعات	300.44	496	0.606		
الاجمالى	313.78	499			

هـ – المشاركة فى الاستفتاء

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	12.55	3	4.18	6.946	0.000
داخل المجموعات	298.8	496	0.603		
الاجمالى	311.39	499			

و – النية السلوكية للمشاركة فى المستقبل

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	7.9	3	2.66	4.252	0.005
داخل المجموعات	310.9	496	0.627		
الاجمالى	318.9	499			

باستثناء المعرفة العامة ثبت أن هناك فروق جوهرية بين القنوات ما بين حكومية وخاصة متخصصة فيما يتعلق بالمعرفة المتعمقة والاتجاه باستخدام كل من مقياس ليكرت والأسلوب الاسقاطى والمشاركة السياسية الحالية فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية والنية السلوكية للمشاركة المستقبلية ، وبلغت هذه العلاقات أقواها فى المعرفة المتعمقة وهذا يثبت صحة الفرض الحادى عشر للدراسة الميدانية .

وتعكس النتائج السابقة أنه رغم انتماء القنوات لنظام إعلامى واحد يحكمه توجه حكومى إلا أنه تظل هناك اختلافات فى طبيعة وأسلوب وطريقة التناول مما يؤثر على معارف واتجاه وسلوك أفراد الجمهور .

الخلاصة : وتشمل

أ – النتائج العامة :

1- تبين أن هناك فروقاً جوهرية بين قنوات التليفزيون المصرى الحكومية سواء الأرضية أو الفضائية والمتخصصة والخاصة فيما يتعلق بتناولها لقضية التعديلات الدستورية من حيث طريقة عرض القضية سواء

بأسلوب دعائى أو حقائقى ، العرض الموضوعى أو المتحيز ، أو العرض بأسلوب المعرفة العامة أو المتعمقة ، أو عرض وجهة نظر واحدة أو وجهتين ، وهذا فى حد ذاته يعكس اختلاف فى المعالجة الإعلامية تزداد أهميته فى امتداد أثر هذه المعالجة إلى التأثير على معارف واتجاهات وسلوك الجمهور .

2- يظهر الاختلاف فى التناول الإعلامى فى البرامج الحوارية والمناقشات بحكم ما يتاح لها من استضافة ضيوف من تيارات مختلفة وإن كان أغلبها يحاول ألا تخرج عن هامش مرة يضيق ويتسع فى إطاراته هامش فقط سواء كان ذلك معلن أم غير معلن لكن تظل النتيجة واحدة .

3- أثبت تحقق فرض فجوة المعرفة ليس فقط فى تأثيره على حجم وطبيعة المعلومات المستمدة من القنوات بل فى تحديد اتجاه الجمهور من هذه القضايا من جانب والتأثير على سلوكه من جانب آخر.

4- ثبت أيضاً تأثير الاتجاه على طبيعة المشاركة السياسية لدى الجمهور سواء الحالية والتى تمثلت فى التصويت على التعديلات الدستورية أو المشاركة السياسية المستقبلية ، حيث تم قياس النية السلوكية للجمهور فى هذا الإطار .

5 – تعامل التليفزيون المصرى مع قضية التعديلات الدستورية تم بشكل دعائى أقرب إلى المعرفة العامة التى لا يمكن أن تثمر عن مواقف سياسية أو تحفز على السلوك الأمر الذى خلق فجوة معرفية واضحة أثرت على اتجاهات وسلوكيات الناخبين المصريين ليس فقط الحالى بل والمستقبلى أيضاً .

6- رغم محاولة القنوات الخاصة التحرك والالتفاف على التوجيهات الحكومية إلا أنها لم تستطيع الخروج من دائرة السيطرة الحكومية إلا بقدر محدود وخاصة مع المنافسة الكبيرة التى تقدمها الفضائيات العربية مع احساس المواطن المصرى بعدم جدوى مشاركته .

ب – التوصيات :

1- هناك حاجة ملحة لممارسة دور معرفى أكثر ليس فقط للتليفزيون بل لمختلف وسائل الإعلام وهذا يتطلب العمل على أربع محاور أساسية :

أ – زيادة نطاق وحدود أو سقف الحرية الممنوح للقنوات بمختلف أنماطها

ب – حسن استغلال الهامش الحالى بالابتكار والإبداع والبرامج

ج – الاهتمام بأسس وفنيات الإعداد البرامجى الناجح الذى يمكنه تحقيق الهدف

د – الاهتمام بعرض الآراء بطريقة متوازنة ومستقة مع مختلف التيارات

2- توجيه نظر الباحثين إلى متغيرات جديدة لم ترس فى نموذج فجوة المعرفة رغم أنها أساسية فى تحديد طبيعة ومدى حدوث السلوك ويمكن الاهتمام بهذه المؤشرات كمجالات أساسية للدراسات المستقبلية

3 – لابد من العمل بنظام الاتصالات التسويقية المتكاملة عند تقديم الحملات السياسية الاجتماعية العامة مع توافر أدوات وآليات التقييم المستمر وإجراء التعديلات اللازمة عليها

4- لاشك أن التليفزيون المصرى فقد ولو جزئياً جانب كبير من أرضه احتلها فضائيات أخرى اخبارية وعامة كالجزيرة والعربية والإم بى سى ودبى ، وهذا يستوجب إعادة النظر فى طريقة وأسلوب العمل الحالى ليس فقط دفاعاً عما يسمى بالريادة الإعلامية وإنما لتحقيق مفهوم أساسى هو الأمن الإعلامى ، فالمتلقى إذا وجد مضموناً دعائياً فج ومضمون مثير – حتى لو مبالغ فيه – فمن المؤكد سينصرف إلى الأخير .

5- لا شك أن حالة المبالاة السياسية توجب على وسائل الإعلام عامة والتليفزيون المصرى خاصة السعى نحو تجديد الخطاب السياسى فى إطار حملات متكاملة تقدم الرأى والرأى الآخر بطريقة عادلة ومتوازنة وحرة خاصة فى مجتمع تتعاظم فيه نسبة الأمية عامة والسياسية خاصة .

6- لفت نظر القائمين على الحملات الاعلامية إلى أن جهود الإصلاح السياسى لا تبدأ بقرارات فوقية وإنما تتطلب مبادرات ومؤتمرات جماهيرية تعمل كسوق للأفكار الحرة وتأخذ فى اعتبارها مختلف التيارات السياسية والقوى الشعبية والجماهيرية ، فالأحزاب للبعض والمواطنة للجميع وهذه هى نقطة البداية لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح بوضع العربة قبل الحصان وليس العكس .

مراجع الدراسة

[1] أحمد ثابت : إصلاح قوانين الانتخابات المصرية ، دراسة غير منشورة (القاهرة ، 2007) ، ص 2.

[2] مرصد حالة الديمقراطية (التعديلات الدستورية 1) ، (القاهرة ، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية ، ورشة غير منشورة ، 2007) ص ص 8 – 9 .

[3] على الصاوى : مستقبل مجلس الشعب ، دراسة غير منشورة ، القاهرة ، 2007 ،ص 11.

[4] Butler, D. & Collins, N. (1994) "Political Marketing: Structure and Process", European Journal of Marketing, 28 (1), p.p. 19 – 34.

[5] Cass, A. (2001). "Political Marketing: An Introduction of Political Marketing Concept and Political Market Orientation in Australian Politics", European Journal of Marketing, 35 (9/10), p.p. 1003 – 1025.

[6] وائل عبد البارى : مصداقية المواقع الإخبارية على الإنترنت وعلاقتها بمستقبل الصحافة المطبوعة كما يراها الجمهور المصرى ، المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر – مستقبل وسائل الإعلام العربية (كلية الإعلام – جامعة القاهرة) ، الجزء الثانى ، مايو 2005، ص 786.

[7] حنان سليم : علاقة الفضائيات الاخبارية والصحف والجماعات المرجعية بتشكيل الاهتمامات نحو قضايا الإصلاح السياسى لدى الرأى العام المصرى ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر لكلية الإعلام ، من 2 – 4 مايو 2006 ، الإعلام وتحديث المجتمعات العربية ، الجزء الأول ، ص ص 167 – 256 .

[8] نائلة عمارة : دور وسائل الإعلام فى تشكيل معارف واتجاهات المواطن المصرى نحو الانتخابات الرئاسية فى مصر ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر لكلية الإعلام – جامعة القاهرة من 2 – 4 مايو 2006 ، الإعلام وتحديث المجتمعات العربية ، الجزء الأول ، ص ص 257 – 304.

[9] ايمان جمعة : اتجاهات المعالجة الصحفية لحملة الانتخابات الرئاسية واثرها على معارف واتجاهات الناخبين ، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام** (القاهرة – كلية الإعلام ، جامعة القاهرة) العدد الخامس والعشرون يوليو – ديسمبر 2005 ، ص ص 147 – 206.

[10] ثريا البدوى : دور الإعلام فى دعم المواطنة فى مصر ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر لكلية الإعلام ، الإعلام وتحديث المجتمعات العربية ، جامعة القاهرة ، 4 مايو 2006 ، الجزء الأول ص ص 63 – 166 ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة

[11] عبد العزيز السيد عبد العزيز : دور الصحف المصرية فى تشكيل اتجاهات الجمهور نحو المشاركة فى الانتخابات الرئاسية سبتمبر 2006 ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر لكلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، من 2 – 4 مايو 2006 ، الإعلام وتحديث المجتمعات العربية ، الجزء الأول 305 – 364.

[12] ثريا البدوى : الإعلام والإصلاح السياسى فى مصر ، دراسة مسحية وفنومنولوجية مقارنة بين الجمهور والنخبة ، المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر لكلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، من 3 - 5 مايو 2005، مستقبل وسائل الإعلام العربية ، 19 - 116.

[13] راسم الجمال وخيرت عياد : وسائل الإعلام والتسويق السياسى ، دراسة على قضية الإصلاح السياسى فى مصر ، المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر لكلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، من 3 - 5 مايو 2005، مستقبل وسائل الإعلام العربية ، 943 - 984.

[14] هويدا مصطفى : استطلاع آراء عينة من النخبة السياسية الإعلامية حول التغطية التليفزيونية لانتخابات مجلس الشعب عام 2000، **المجلة المصرية لبحوث الرأى العام** ، المجلد الثانى ، العدد الأول يناير – مارس 2001 ، ص ص 123 – 159.

[15] Ahmed Abdel Halim (2004). Supporting Public Participation in Egypt, Research Paper Presented at Cairo Forum for Activating Egyptian Reform Programs, International Private Enterprise and Al Ahram Regional Press Institute, September 2004.

[16] Rainerbaul Ocket et Al, (2004) Migration and Citizenship: Legal Status, Rights and Political Participation, State-of-the-art Report for IMISCOE Cluster B3, Migration Perspective 19, www.gcim.org

[17] Gregory, S. Tate (1998): Democratization and Islamization in Egypt: Counter Balancing forces for Autocracy. A Research Report Submitted to the Faculty In partial Fulfillment of the Graduation Requirements. Alabama, U.S.A

[18] Nathan J. Brown (2001). Mechanisms of Accountability in Arab Governance, The Present and Future of Judiciaries and Parliaments in the Arab World, Unpublished Study, George Washington University

[19] Manar, Shorbagy (2007). Understanding Kefaya, The new Politics in Egypt, **Arab Studies Quarterly,** January 2007.

[20] Larry, P. Goodson & Soha Radwan (2007). Democratization in Egypt 1990s: Stagnant or Merely Stalled, **Arab Studies Quarterly,** January , 2007.

[21] باسمة جمال : حقوق المواطنة فى الدستور والقانون وإمكانية تفعيلها بالشكل الذى يتفق ومبادئ حقوق الإنسان – المواثيق الدولية ذات الصلة (القاهرة ، دراسة غير منشورة) ص ص 5 – 6.

[22] عمارة بن رمضان : التربية على المواطنة وحقوق الإنسان (تونس – المعهد العربى لحقوق الإنسان) ص ص 5 – 12.

[23] Middle East North Africa Report No.46 : Reforming Egypt : In Search of A Strategy, Unpublished Research , October, 2005, p.p. 1 – 32.

[24] Susan, B. Neuman (2005). The Knowledge Gap: Implications for Early Education, Unpublished Research.

[25] Thomas S. M. Holbrook (2002). Presidential Campaigns and Knowledge Gap, **Journal of Political Communication,** 19, p.p. 437 – 454.

[26] Leheron, J & Sligo, F. (2005) Acquisition of Simple and Complex Knowledge, Knowledge Gap Perspective, **Journal of Educational Technology & Society,** 8 (2), p.p. 190 – 202.

[27] Kurt Van Lehn & Roudolph M. Jones (2000). What Mediates the Self-explanation Effect? Knowledge Gaps, Schemas or Analogies? Unpublished Research, Noval Research Office.

[28] P.J.Tichenor, G.A. Donhue & C.N. Olien, (1970). Mass Media Flow & Different Growth of Knowledge, **Public Opinion Quarterly** , 34, p.p. 159 – 170.
[29] Tichenor, P.J, Rodenkirchen, J.M., Olien, C.N. & Donhue, G.A. (1973). Community Issues Conflict and Public Affairs Knowledge, In P.Clarck (Ed.), New Models for Mass Communication Research, Beverly Hills, CA: Sage.
[30] Weening, M.W. H. & Midden C.J. H. (1997), Mass Media Information Compaigns and Knowledge Gap Effects, **Journal of Applied Social Psychology,** 27, 945 – 958.
[31] Visswanath, K & Finnegan, J.P. (1996). The Knowledge Gap Hypothesis, Twenty- Five Years Later, In B. R. Berlson Communication Year Book 19, p.p. 187- 227, Thousand Oaks , CA: Sage.
[32] Viswanath, R. Kahn, E, Finnegan , J.R. Jr. Hertog, J. & Potter .J (1993). Motivation and The Knowledge Gap, Effects of A Campaign to Reduce Diet Related Cancer Risk. **Communication Research** , 20, p.p. 546 – 564.
[33] Griffin, R. (1990). Energy In the Eighties , Education, Communication and Knowledge Gap, **Journalism Quarterly** , 67, (3), p.p. 554 – 566.
[34] Eveland, W., & Scheufek, D. (2000). Connecting News Media Use With Gaps in Knowledge and Participation, **Political Communication,** 17, (3), p.p. 215 – 237.
[35] Roger, D. Wimmer, and Joseph Dominick, (1987) "Mass Media Research: An Introduction (New York, Wadsworth Publishing Company, p.113.

* تم عرض الاستمارة للتحكيم على كل من : ا.د. عصام العدوى ،أ.د. سمير خميس ، د. وائل زكى، د .عبد الرحيم نور الدين ، د . محمود حسن ، د. محمود قلندر ، د. منى مجدى .

** من البرامج التى تم تحليلها : مائدة الحوار ، فى الممنوع ، الحقيقة ، البيت بيتك ، العاشرة مساء ، تسعون دقيقة ، صباح الخير يامصر ، موضوع الساعة .